الأثر الاقتصادي لمركز قطر للمال في عام 2018

نوفمبر 2020

مركز قطر للمال
Qatar Financial Centre

فهرس المحتويات

الملخص التنفيذي

1.1 ملخص الدراسة 01

المقدمة

2.1 نبذة عن مركز قطر للمال 03

2.2 مراحل تطور مركز قطر للمال على مدار السنوات 04

2.3 أهداف التقرير 05

لمحة عن مركز قطر للمال

3.1 هيئات وشركات مركز قطر للمال 07

3.2 نمو عدد شركات مركز قطر للمال على مدار السنوات 08

3.3 توزيع شركات مركز قطر للمال بحسب نوع القطاع 09

3.4 البيانات المتوفرة عن شركات مركز قطر للمال 10

3.5 أصول وايرادات قطاعات مركز قطر للمال 11

التأثير في إجمالي القيمة المضافة

4.1 إجمالي القيمة المضافة المباشرة 14

4.2 إجمالي القيمة المضافة غير المباشرة 15

4.3 إجمالي القيمة المضافة المُستحثة 16

4.4 مجموع التأثيرات في إجمالي القيمة المضافة 17

4.5 التأثيرات في إجمالي القيمة المضافة بحسب نوع القطاع 18

4.6 التأثير في إجمالي القيمة المضافة – أبرز النقاط 19

التأثير على التوظيف

5.1 التأثير المباشر على التوظيف 21

5.2 التأثير غير المباشر على التوظيف 22

5.3 التأثير المُستحث على التوظيف 23

5.4 إجمالي التأثيرات على التوظيف 24

5.5 التأثير على التوظيف بحسب نوع القطاع 25

5.6 التأثير على التوظيف – أبرز النقاط 26

المنهجية

6.1 النموذج الاقتصادي 28

6.2 البيانات 29

6.3 منهجية احتساب التأثيرات القطاعية 30

الملاحظات الختامية

7.1 مُلخص التأثيرات الاقتصادية 32

7.2 مساهمة مركز قطر للمال في الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر 33

7.3 القيمة المضافة لقطاعات مركز قطر للمال في الايرادات 34

الملحق

أ. افتراضات نموذج المدخلات والمخرجات 35

ب. المضاعِفات 36

ج. مُلخص البيانات المستخرجة 37

1

الملخص التنفيذي

1.1 ملخص الدراسة

1.89 مليار دولار أمريكي

إجمالي القيمة المضافة من خلال أنشطة مركز قطر للمال

مُستحثة	**185 مليون دولار أمريكي**
غير مباشرة	**873 مليون دولار أمريكي**
مباشرة	**829 مليون دولار أمريكي**

%1

بلغت نسبة المساهمة الإجمالية لأنشطة مركز قطر للمال في الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر نحو*

أو نحو

%1.5

في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي بدولة قطر

أبرز القطاعات بحسب إجمالي القيمة المضافة

خدمات استشارية
876 مليون دولار أمريكي **

مكاتب الإدارة
194 مليون دولار أمريكي

خدمات استشارية
180 مليون دولار أمريكي

12,433

إجمالي عدد الوظائف التي وفرتها أنشطة مركز قطر للمال في الاقتصاد القطري

وظيفة من خلال التأثيرات المباشرة **3,191**

الوظائف التي وفرتها أنشطة المركز بشكل مباشر

وظيفة من خلال التأثيرات غير المباشرة **7,467**

الوظائف التي وفرتها أنشطة المركز من خلال الإنفاق على المُوردين المحليين

وظيفة من خلال التأثيرات المُستحثة **1,785**

الوظائف التي وفرتها أنشطة المركز من خلال إنفاق الموظفين (مثل، السكن، والتعليم وغيرها)

منذ العام 2015، ارتفعت مساهمة مركز قطر للمال في إجمالي القيمة المضافة بنسبة 24%***وفي الوظائف بنسبة 48%

المصدر: هيئة مركز قطر للمال، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، وتحليل بيانات شركات مركز قطر للمال وتقييم الاثر الاقتصادي لمركز قطر للمال في عام 2015. *يتم احتساب الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر على أساس البيانات التي ينشرها جهاز التخطيط والإحصاء. **تعتبر البيانات التي تم جمعها عن الشركات القابضة في هذه الدراسة أقل مقارنة بعام 2015 نظراً للقرار الصادر في أكتوبر 2017. من المرجح أن يكون إجمالي القيمة المضافة أعلى بكثير فيما لو تم إضافة جميع الشركات بالدراسة. ***غير معدل مع معدل التضخم.

2 المقدمة

2.1 نبذة عن مركز قطر للمال

يوفر مركز قطر للمال منصة أعمال متميزة تتيح للشركات الدولية توسيع نطاق أعمالها إلى دولة قطر والمنطقة بشكل عام

مركز قطر للمال هو مؤسسة حكومية قطرية تُركز على قطاعي الأعمال والخدمات المالية. يقع مركز قطر للمال في مدينة الدوحة، عاصمة دولة قطر، وتأسس في عام 2005 بهدف جذب الخدمات المصرفية الدولية، وخدمات التأمين، والشركات والخدمات الأخرى من أجل تنمية وتطوير قطاع الخدمات المالية في دولة قطر والمنطقة على حد سواء. في نهاية عام 2018، وصل عدد الشركات المسجلة في مركز قطر للمال إلى 492 شركة.

باعتباره مركزاً مالياً وتجارياً عالمياً، يوفر مركز قطر للمال منصة أعمال متميزة تتيح للشركات الدولية توسيع نطاق أعمالها إلى دولة قطر والمنطقة بشكل عام، وللشركات المحلية والإقليمية توسيع نطاق أعمالها دولياً. انطلاقاً من ذلك، يقوم مركز قطر للمال بالعديد من الأدوار الهامة في الاقتصاد القطري. أولاً، يعتبر بوابةً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة قطر. ثانياً، يعتبر منصة لتسهيل تبادل ونقل المعرفة والخبرات من الشركات الدولية الرائدة. إضافة لذلك، يوفر المركز مجموعة متنوعة من قنوات التمويل للمستثمرين الأجانب والشركات المحلية على حد سواء، حيث تقوم البنوك التجارية والشركات الاستشارية على منصة أعمال مركز قطر للمال بتحويل الأموال من بلدانها، والتي تتضمن اثنتا عشرة دولة من أربع قارات.

السياق الاقتصادي

يُعد اقتصاد دولة قطر واحداً من أكثر الاقتصاديات نمواً في منطقة الشرق الأوسط، فقد وصل مجموع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لدولة قطر في عام 2018 إلى 191.4 مليار دولار أمريكي. وبالتركيز على الاقتصاد القطري، تندرج الأنشطة الاقتصادية لمركز قطر للمال بصورة رئيسية تحت الأنشطة المالية والتأمين، والأنشطة المهنية، والعلمية والتقنية وقطاعات الاقتصاد الكلي؛ يُشار إليها مجتمعة في هذا التقرير بقطاع الخدمات المالية والتجارية. في عام 2018، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع نحو 20.3 مليار دولار أمريكي. بالإضافة لذلك، يُركز مركز قطر للمال على قطاعات الخدمات الرقمية، والإعلام والرياضة، التي من المرجح أن تُسهم في توسيع نطاق تأثيره المباشر ليغطي مجموعة أوسع من القطاعات في قطر.

الجدول (1): قطاع الخدمات المالية والتجارية في قطر ومجموع الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018

بيانات الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر، عام 2018	مليون دولار أمريكي
الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الأنشطة المالية والتأمين	14,277
الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	6,070
مجموع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات المالية والتجارية	**20,347**
مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر	**191,362**

المصدر: تحليل بيانات جهاز التخطيط والإحصاء. جميع الأرقام مبينة بالأسعار الاسمية وتم تحويلها من الريال القطري إلى الدولار الأمريكي.

2.2 مراحل تطور مركز قطر للمال على مدار السنوات

إن مساهمة مركز قطر للمال كبيئة مالية مواتية في الاقتصاد القطري تمتد أبعد بكثير من آثارها الاقتصادية القابلة للقياس

شهد الدور الذي يلعبه مركز قطر للمال في الاقتصاد القطري تطوراً كبيراً منذ تأسيسه وما زال مستمراً. يُقّسم الشكل البياني الموضح أدناه مراحل تطور مركز قطر للمال إلى ثلاث فترات رئيسية. في المرحلة الأولى التي تمتد من عام 2005 إلى عام 2009، رحّب مركز قطر للمال بانضمام عدد كبير من البنوك وشركات التأمين الغربية إلى منصة أعماله. وفي المرحلة الثانية التي تمتد من عام 2010 إلى عام 2017، استطاع مركز قطر للمال جذب عدد كبير من الخدمات المُسانِدة لدعم هذا النشاط، وتوسيع نطاق الشركات التي تقوم بالأنشطة المهنية غير المنظمة بدولة قطر لتنويع الخدمات المعروضة، وتقديم منتجات جديدة ودعم بيئة الخدمات المالية. أخيراً، في المرحلة الثالثة التي بدأت في عام 2018، واصل مركز قطر للمال عمله مرتكزاً على استراتيجية 2022. يُعد مركز قطر للمال منصة هامة للعديد من المؤسسات القطرية المرموقة مثل، قطر للبترول، وجهاز قطر للاستثمار، وشركة Ooredoo وشركة كتارا للضيافة، حيث تستعين هذه المؤسسات بمركز قطر للمال لتأسيس شركات قابضة وشركات لأغراض خاصة لتنفيذ مجموعة واسعة من المعاملات محلياً ودولياً. ولكن، نظراً لأن ليس جميع الشركات القابضة المملوكة حكومياً مطالبة بالإفصاح عن نتائجها المالية وذلك استناداً للقرار الصادر في أكتوبر 2017، كانت البيانات المالية المتوفرة عن الشركات القابضة في عام 2018 أقل مقارنة بعام 2015. وفي حال أُضيفت جميع الشركات القابضة المشمولة في تقييم الأثر الاقتصادي لعام 2015، سيكون مجموع إجمالي القيمة المضافة لمركز قطر للمال أكبر من ذلك بفارق كبير. كما يساهم مركز قطر للمال بشكل كبير أيضاً من خلال تطوير البيئة المالية في الدولة. فعلى سبيل المثال، تنشط المؤسسات المالية المرخصة في مركز قطر للمال في العديد من الخدمات المالية التكميلية بما في ذلك القروض، والسلفيات وإيداعات البنوك. وفي الفترة ما بين عامي 2013 و 2018، شكلت القروض لأجل التي تم منحها بشكل رئيسي لغايات تمويل المشاريع وشراء المعدات أكثر من نصف قروض وسلفيات بنوك مركز قطر للمال. وبالرغم من أن بعض هذه المزايا لا يمكن قياسها بسهولة من حيث الأثر الاقتصادي الذي من الممكن أن تساهم به في دولة قطر، إلا أن أثرها الاقتصادي سيكون كبيراً على الأرجح.*

*للاطلاع على مثال على أحد المستثمرين الأجانب الذي حصل على تمويل من خلال البنوك الأجنبية المسجلة في منصة أعمال مركز قطر للمال، يُرجى زيارة الرابط التالي:
www.jbic.go.jp/en/information/press/press-2019/1119-012769.html

2.3 أهداف التقرير

يهدف هذا التقرير إلى قياس الأثر الاقتصادي لمركز قطر للمال على إجمالي القيمة المضافة والتوظيف في دولة قطر من خلال التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والمُستحثة

يهدف هذا التقرير إلى تقييم حجم المساهمة الاقتصادية لمركز قطر للمال في إجمالي القيمة المضافة والتوظيف بدولة قطر في عام 2018 باستخدام نموذج المدخلات والمخرجات. يساوي إجمالي القيمة المضافة قيمة الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منها الضرائب غير المباشرة. وبالتالي، فإن تقديرات إجمالي القيمة المضافة في هذا التقرير يمكن أن تُفهم بصفة عامة على أنها المساهمات في الناتج المحلي الإجمالي.

يتم تقدير كل مؤشر للأثر اقتصادي من خلال قياس ثلاثة أنواع رئيسية من التأثيرات: مباشرة، وغير مباشرة ومُستحثة كما هو موضح في الشكل البياني أدناه. وبشكل إجمالي، تُظهر التأثيرات المباشرة، وغير المباشرة والمُستحثة إجمالي المساهمة الاقتصادية لأنشطة مركز قطر للمال في الاقتصاد القطري في عام 2018. يتم عرض المزيد من التفاصيل عن هذا النموذج الاقتصادي في الجزء (6).

مؤشرات الأثر الاقتصادي

التأثير في التوظيف

حجم الوظائف التي وفرها مركز قطر للمال في الاقتصاد القطري

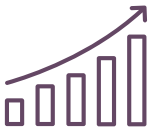

التأثير في إجمالي القيمة المضافة

مساهمة مركز قطر للمال في إجمالي القيمة المضافة في الاقتصاد القطري

أنواع التأثيرات الاقتصادية

مُباشرة

التأثيرات التي ساهم بها مركز قطر للمال بشكل مباشر

غير مباشرة

التأثيرات التي ساهم بها من خلال سلسلة التوريد المحلية لمركز قطر للمال

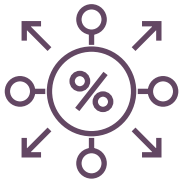

مُستحثة

التأثيرات التي ساهم بها مركز قطر للمال من خلال انفاق الموظفين (مثل، الانفاق على برامج التعليم الجيدة لأبنائهم، والمساكن ذات الجودة العالية وغيرها من المصاريف الشخصية الأخرى)

3

لمحة عن مركز قطر للمال

3.1 هيئات وشركات مركز قطر للمال

يتكون مركز قطر للمال من ثلاثة هيئات تنظيمية وتنقسم شركاته إلى 16 قطاعاً، وهي إما أنشطة مُنظّمة أو غير مُنظّمة

يستند الأثر الاقتصادي لمركز قطر للمال إلى مصدرين رئيسيين. المصدر الأول هو هيئاته التنظيمية، التي يُشار إليها في هذا التقرير بهيئات مركز قطر للمال. بينما تُشكل الشركات المسجلة في مركز قطر للمال، التي يُشار إليها في هذا التقرير بشركات مركز قطر للمال، ثاني أكبر مصدر لديه. بالرغم من أن شركات مركز قطر للمال تعتبر هي المصدر الرئيسي للأثر الاقتصادي للمركز، إلا أن هيئات مركز قطر للمال تساهم بشكل كبير في نمو الاقتصاد القطري أيضاً من خلال الوظائف التي توفرها والإيرادات ذات الصلة. يتم عرض التفاصيل عن هيئات وشركات مركز قطر للمال في الجدول أدناه.

هيئات مركز قطر للمال

تتولى الهيئات التالية مسؤولية تنظيم والإشراف على مركز قطر للمال:

1. هيئة مركز قطر للمال، الذراع التجارية لمركز قطر للمال؛
2. هيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهي جهة تنظيمية مستقلة لمركز قطر للمال؛ و
3. محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات التي تتكون من المحكمة المدنية والتجارية (والتي تختص في تسوية المنازعات بين شركات مركز قطر للمال ونظيراتها) ومحكمة التنظيم (التي تقوم بالنظر في الاستئنافات التي يتم رفعها ضد قرارات هيئة تنظيم مركز قطر للمال).

شركات مركز قطر للمال

يمكن تقسيم شركات مركز قطر للمال بطريقتين:

1. تنظيم القطاع: تنقسم شركات مركز قطر للمال إلى منظمة أو غير منظمة؛ و
2. قطاعات مركز قطر للمال: يمكن تصنيف الشركات في القطاعات بحسب نوع النشاط

يتم عرض التفاصيل عن القطاعات الستة عشرة لدى مركز قطر للمال ووضعها التنظيمي في الجدول المقابل. يتم تصنيف التأثيرات الاقتصادية لشركات مركز قطر للمال في هذا التقرير بحسب الوضع التنظيمي ونوع القطاع.

الجدول (2): قائمة قطاعات مركز قطر للمال

نوع القطاع	الوضع التنظيمي
بنوك تجارية	مُنظمة
التأمين	مُنظمة
وساطة التأمين	مُنظمة
خدمات استثمارية	مُنظمة
بنوك استثمارية	مُنظمة
خدمات استشارية	غير مُنظمة
خدمات رقمية	غير مُنظمة
شركات قابضة	غير مُنظمة
إدارة التأمين	غير مُنظمة
خدمات قانونية	غير مُنظمة
الإعلام	غير مُنظمة
مكاتب إدارة	غير مُنظمة
غير الربحية	غير مُنظمة
خدمات مهنية أخرى	غير مُنظمة
شركات لأغراض خاصة	غير مُنظمة
الرياضة	غير مُنظمة

3.2 نمو عدد شركات مركز قطر للمال على مدار السنوات

في عام 2018، سجّل مركز قطر للمال 145 شركة جديدة ليصل بذلك إجمالي عدد الشركات المسجلة إلى 492 شركة بنهاية عام 2018

الجدول (3): الشركات المسجلة على منصة أعمال مركز قطر للمال (بدون الشركات المُلغى ترخيصها):

السنة	نوع الوضع القانوني											
	مؤسسة	شركة قابضة ذ.م.م	نادي استثمار	ذ.م.م (ع)	غير منظمة ذ.م.م	غير منظمة ذ.م.م فرع	غير منظمة ش.ذ.م.م	غير منظمة ش.ذ.م.م فرع	منظمة ذ.م.م	منظمة ذ.م.م فرع	شركات لأغراض خاصة ذ.م.م	إجمالي الشركات
2005	-	-	-	-	-	-	-	-	1	-	-	**1**
2006	-	2	-	-	3	-	2	2	5	4	-	**18**
2007	-	1	-	-	6	2	-	-	4	5	-	**18**
2008	-	-	-	-	4	3	-	1	5	7	-	**20**
2009	-	-	-	-	-	1	-	1	5	4	-	**11**
2010	-	-	-	-	2	2	-	-	1	-	-	**5**
2011	-	3	-	-	1	-	-	2	3	3	-	**12**
2012	-	9	-	-	2	2	-	1	1	2	-	**17**
2013	-	2	-	-	3	1	1	1	1	-	-	**9**
2014	-	7	-	-	6	2	-	-	1	1	2	**19**
2015	-	12	-	2	21	8	2	-	1	1	3	**50**
2016	-	11	-	11	20	14	1	-	-	1	-	**58**
2017	1	27	-	10	27	8	2	1	-	1	25	**102**
2018	-	22	1	11	78	18	1	1	-	-	13	**145**
2019	1	20	-	14	117	25	1	-	4	-	18	**200**

المصدر: هيئة مركز قطر للمال. ملاحظة: يُظهر الجدول أعلاه صافي عدد الشركات بعد خصم الشركات المُلغى ترخيصها حتى اليوم.

3.3 توزيع شركات مركز قطر للمال بحسب نوع القطاع

تشّكل الشركات غير المنظمة غالبية الشركات المسجلة لدى مركز قطر للمال، وينشط ما يقارب 15% من هذه الشركات في قطاعات الخدمات الرقمية والإعلام والرياضة

الشكل (1): توزيع شركات مركز قطر للمال في عام 2018 بحسب نوع القطاع

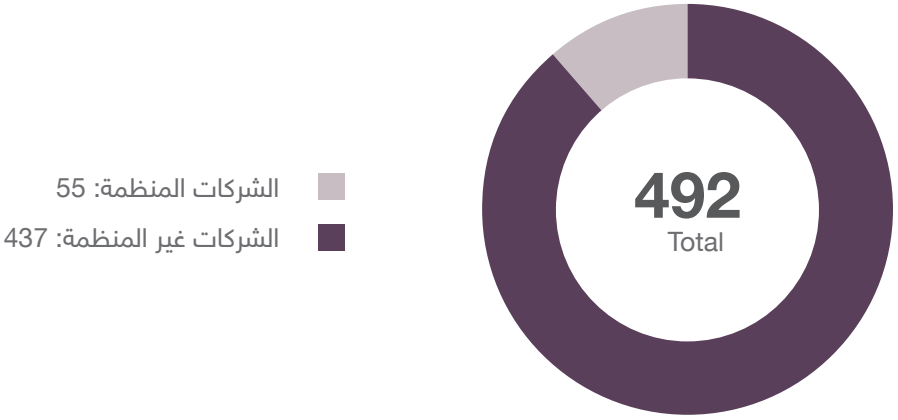

الشكل (2): توزيع الشركات غير المنظمة لدى مركز قطر للمال في عام 2018

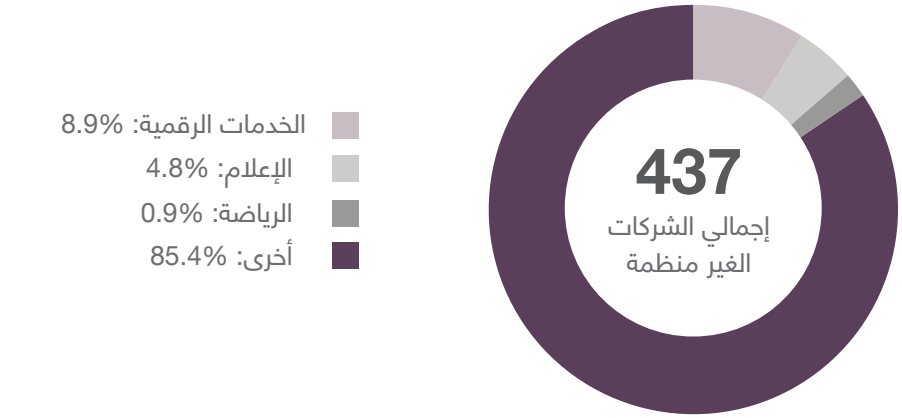

المصدر: هيئة مركز قطر للمال.

3.4 البيانات المتوفرة عن شركات مركز قطر للمال

يستند التحليل الوارد في هذا التقرير على البيانات المالية المتوفرة للشركات التي تعتبر أقل مقارنة بإجمالي عدد الشركات

الشكل (3): مقارنة بين عدد شركات مركز قطر للمال والبيانات المالية المتوفرة في عام 2018

277/492

عدد البيانات المالية المتوفرة لشركات مركز قطر للمال في عام 2018

كما هو مبين في صفحة (13)، في عام 2018، وصل إجمالي عدد الشركات المسجلة في مركز قطر للمال إلى 492 شركة، منها 146 شركة جديدة سُجلت خلال عام 2018. ولكن البيانات المالية المتوفرة التي تم على أساسها إعداد تقديرات التأثيرات الاقتصادية في هذا التقرير تغطي إجمالي 277 شركة فقط. وبالتالي، قد يؤدي ذلك إلى عدم تقدير الأثر الاقتصادي بشكل دقيق تبعاً لحجم الأداء المالي للشركات التي لم يشملها هذا التقرير.

المصدر: هيئة مركز قطر للمال.

3.5 أصول وإيرادات قطاعات مركز قطر للمال

في عام 2018، تجاوز حجم أصول شركات مركز قطر للمال 20 مليار دولار أمريكي وبلغ حجم إيراداتها ما يعادل 3 مليارات دولار أمريكي*

الشكل (4): توزيع أصول شركات مركز قطر للمال في عام 2018 بحسب نوع القطاع

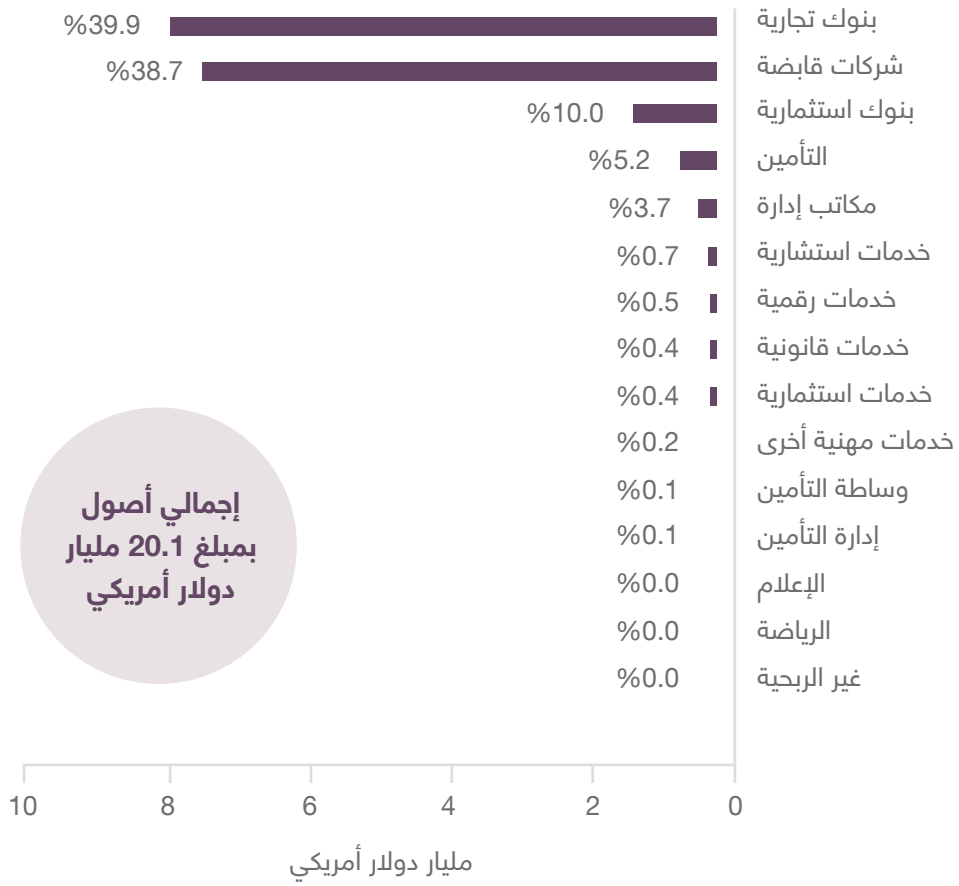

المصدر: البيانات المالية لهيئة مركز قطر للمال وشركات مركز قطر للمال. يُرجى الملاحظة بأنه تم احتساب الإيرادات على أساس 277 شركة والأصول على أساس 278 شركة.
*لم يتم إدراج شركة قطر القابضة، التي كانت من الشركات القابضة الكبيرة المشمولة في تقييم الأثر الاقتصادي لعام 2015، في هذا التقرير نظراً للقرار الصادر في أكتوبر 2017. وبالتالي، فإنه لا يمكن مقارنة تقديرات الأثر الاقتصادي في هذا التقرير مباشرة بالأرقام الواردة في تقرير عام 2015.

الشكل (5): توزيع إيرادات شركات مركز قطر في عام 2018 بحسب نوع القطاع

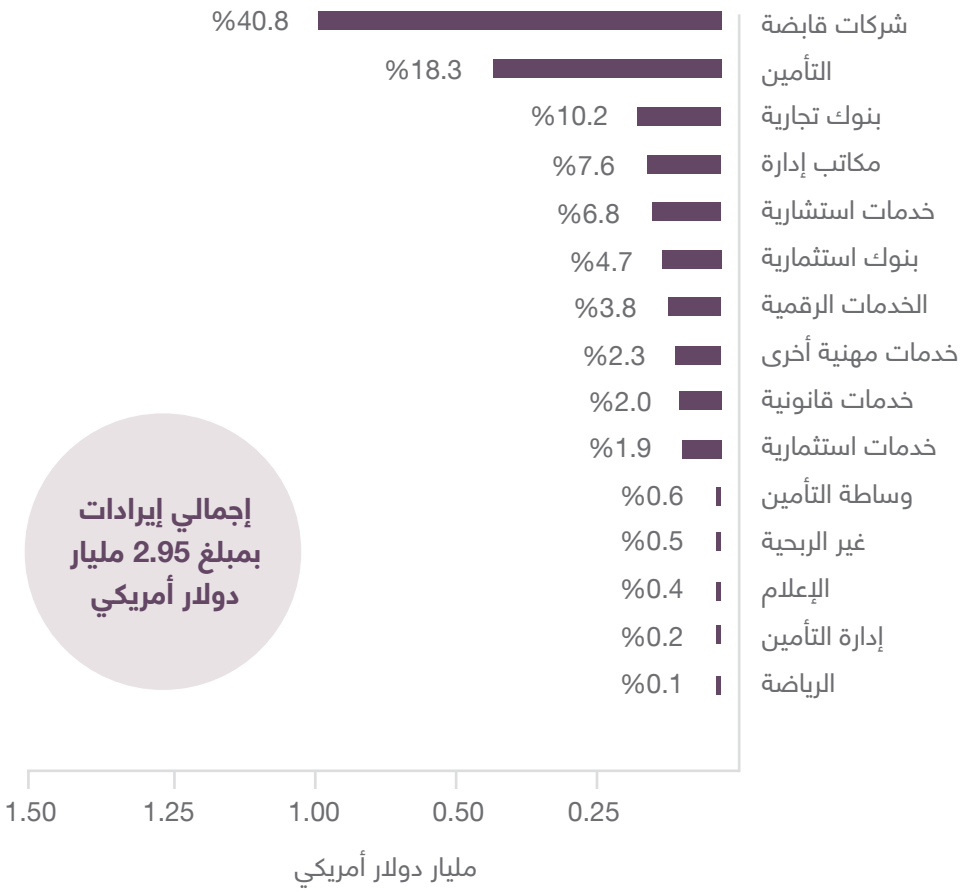

المصدر: البيانات المالية لهيئة مركز قطر للمال وشركات مركز قطر للمال. يُرجى الملاحظة بأنه تم احتساب الإيرادات على أساس 277 شركة والأصول على أساس 278 شركة.

4

التأثير في إجمالي القيمة المضافة

4.1 إجمالي القيمة المضافة المباشرة

في عام 2018، بلغ إجمالي القيمة المضافة المباشرة لمركز قطر للمال في دولة قطر ما يعادل 829 مليون دولار أمريكي، نصفها تقريباً كان من قطاع الشركات القابضة

الشكل (6): إجمالي القيمة المضافة المباشرة لهيئات وشركات مركز قطر للمال في عام 2018

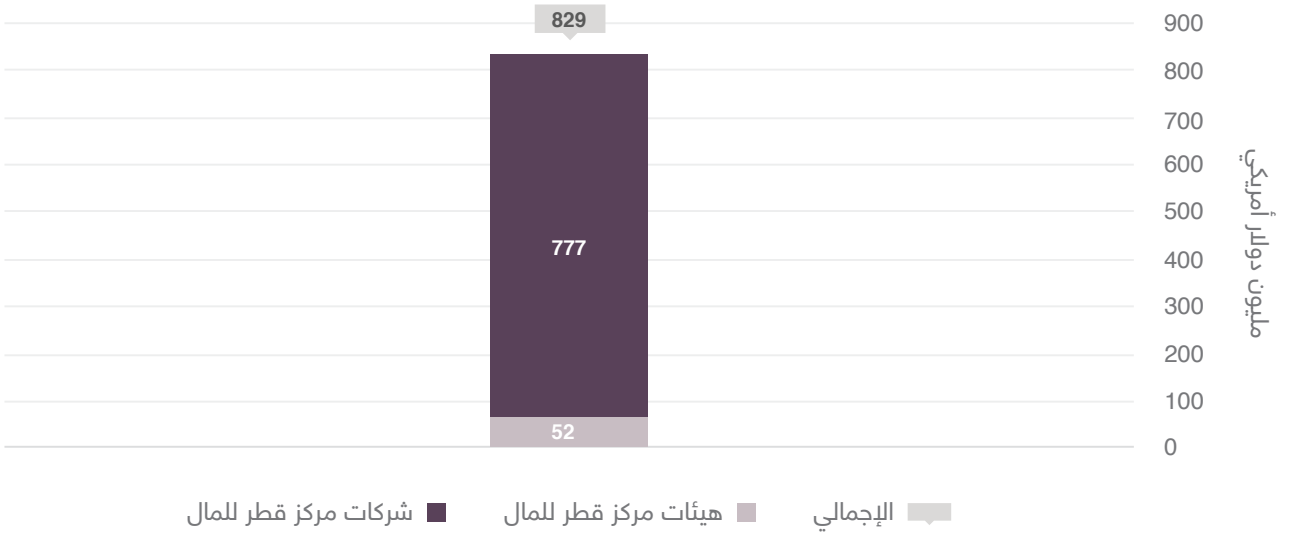

الشكل (7): إجمالي القيمة المضافة المباشرة لشركات مركز قطر للمال بحسب نوع القطاع في عام 2018

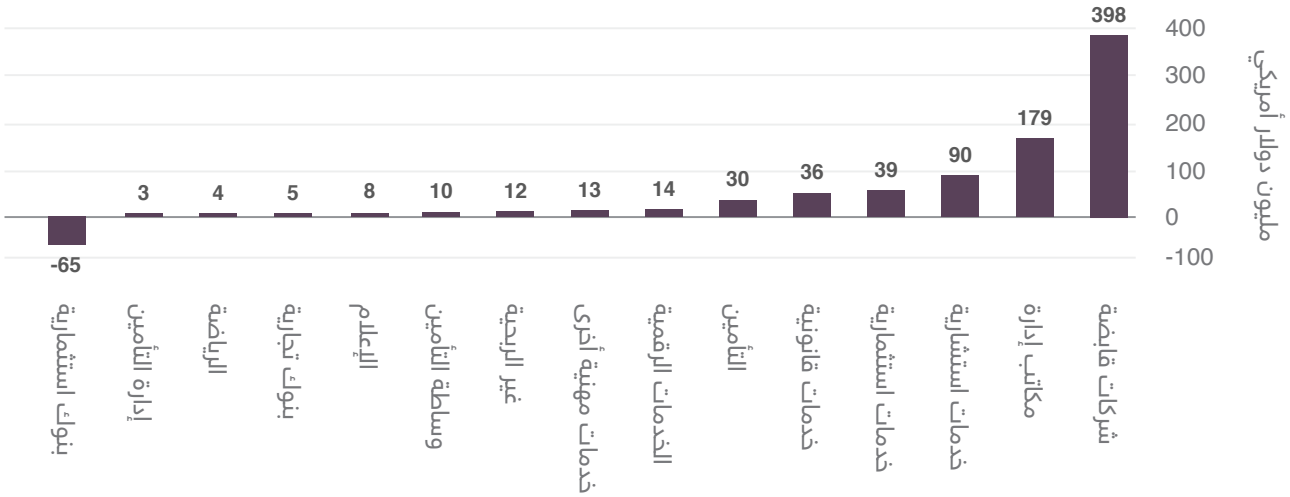

المصدر: البيانات المالية لهيئة مركز قطر للمال، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال وشركات مركز قطر للمال. تم احتساب جميع تقديرات الشركات على أساس 277 شركة. كان لقطاع البنوك الاستثمارية تأثير سلبي مباشر نظراً لقلة عدد شركات القطاع، كما تكبدت إحداها خسائر تشغيلية كبيرة.

4.2 إجمالي القيمة المضافة غير المباشرة

في عام 2018، بلغ إجمالي القيمة المضافة غير المباشرة لمركز قطر للمال في دولة قطر نحو 873 مليون دولار أمريكي، 60% منها تقريباً كان من قطاعي الشركات القابضة والتأمين

الشكل (8): إجمالي القيمة المضافة غير المباشرة لهيئات وشركات مركز قطر للمال في عام 2018

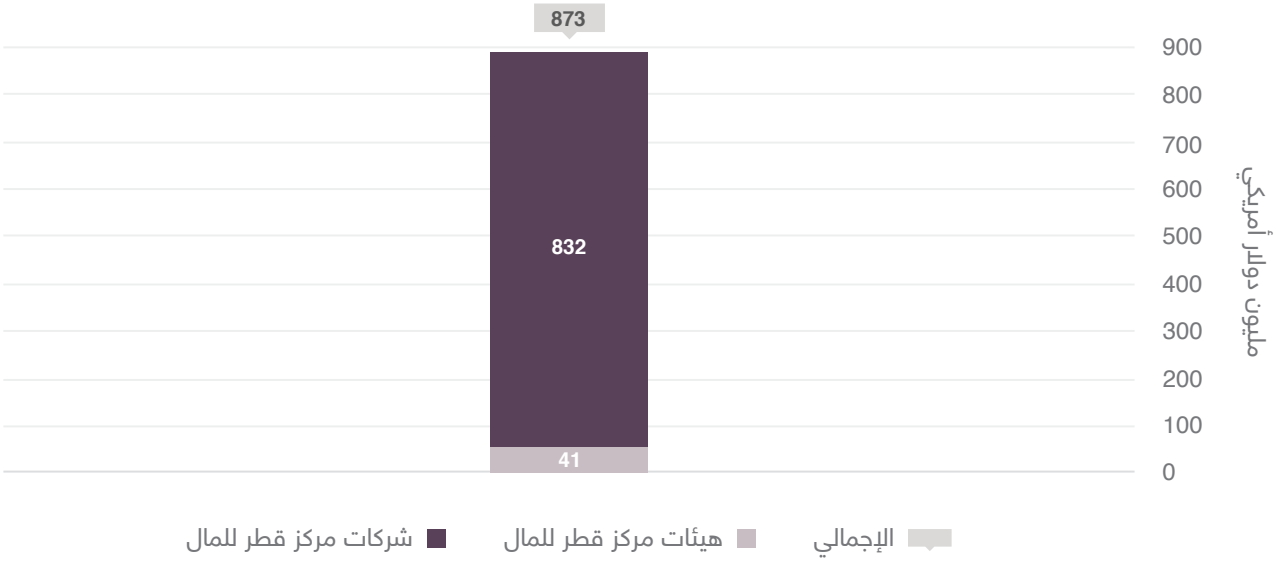

الشكل (9): إجمالي القيمة المضافة غير المباشرة لشركات مركز قطر للمال بحسب نوع القطاع في عام 2018

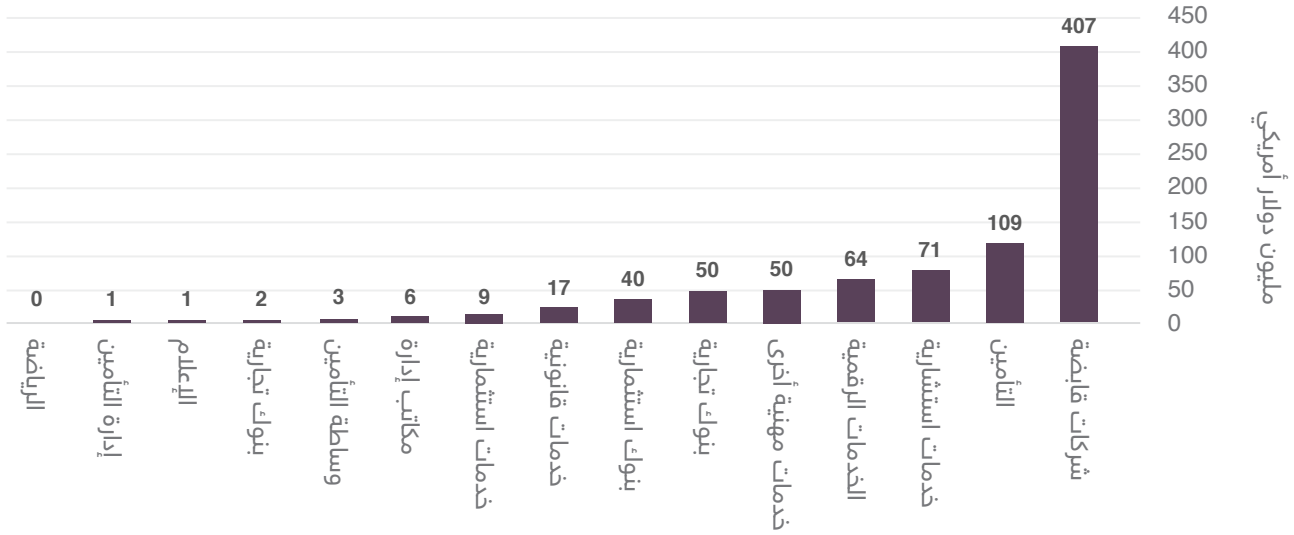

المصدر: يستند التحليل على البيانات المالية لهيئة مركز قطر للمال، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال وشركات مركز قطر للمال. تم احتساب جميع تقديرات الشركات على أساس 277 شركة.

4.3 إجمالي القيمة المضافة المُستحثة

في عام 2018، بلغ إجمالي القيمة المضافة المُستحثة لمركز قطر للمال في دولة قطر نحو 185 مليون دولار أمريكي، نصفها تقريباً من قطاعي الشركات القابضة والخدمات الاستشارية

الشكل (10): إجمالي القيمة المضافة المُستحثة لهيئات وشركات مركز قطر للمال في عام 2018

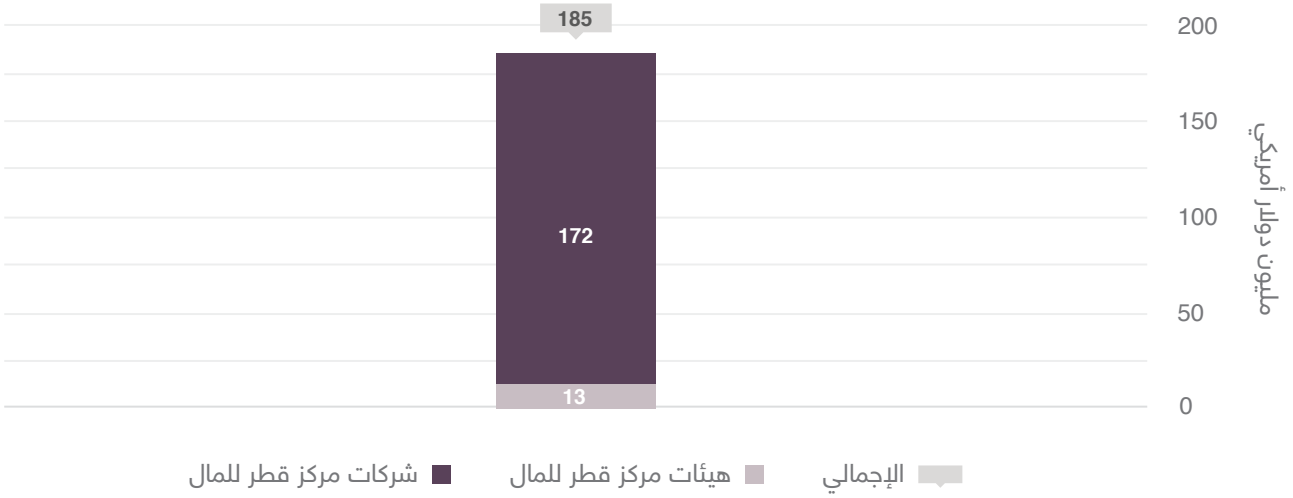

الشكل (11): إجمالي القيمة المضافة المُستحثة لشركات مركز قطر للمال بحسب نوع القطاع في عام 2018

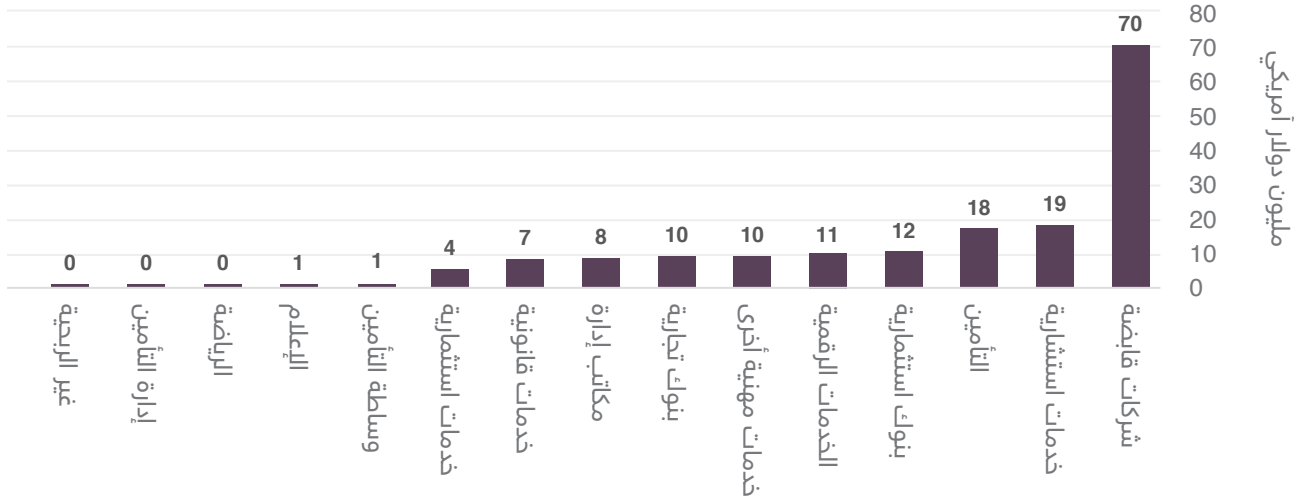

المصدر: يستند التحليل على البيانات المالية لهيئة مركز قطر للمال، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال وشركات مركز قطر للمال. تم احتساب جميع تقديرات الشركات على أساس 277 شركة.

4.4 مجموع التأثيرات في إجمالي القيمة المضافة

في عام 2018، بلغ مجموع تأثيرات مركز قطر للمال في إجمالي القيمة المضافة بدولة قطر نحو 1.89 مليار دولار أمريكي، منها 1.78 مليار دولار أمريكي من شركات مركز قطر للمال

الشكل (12): مجموع التأثيرات لهيئات وشركات مركز قطر للمال في إجمالي القيمة المضافة في عام 2018

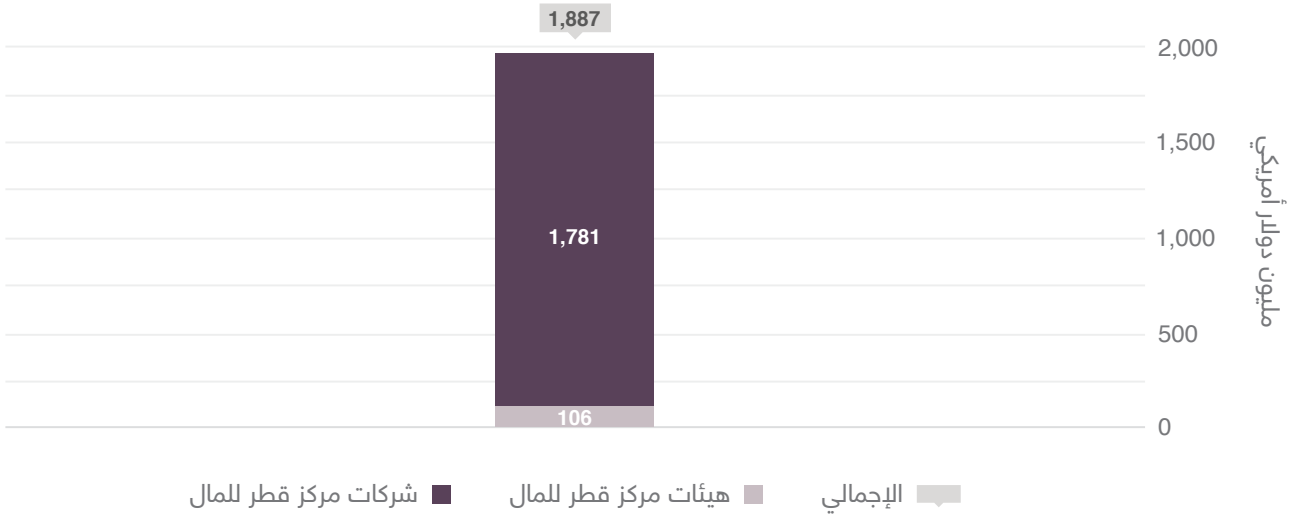

الشكل (13): مجموع التأثيرات لشركات مركز قطر للمال في إجمالي القيمة المضافة بحسب نوع القطاع في عام 2018

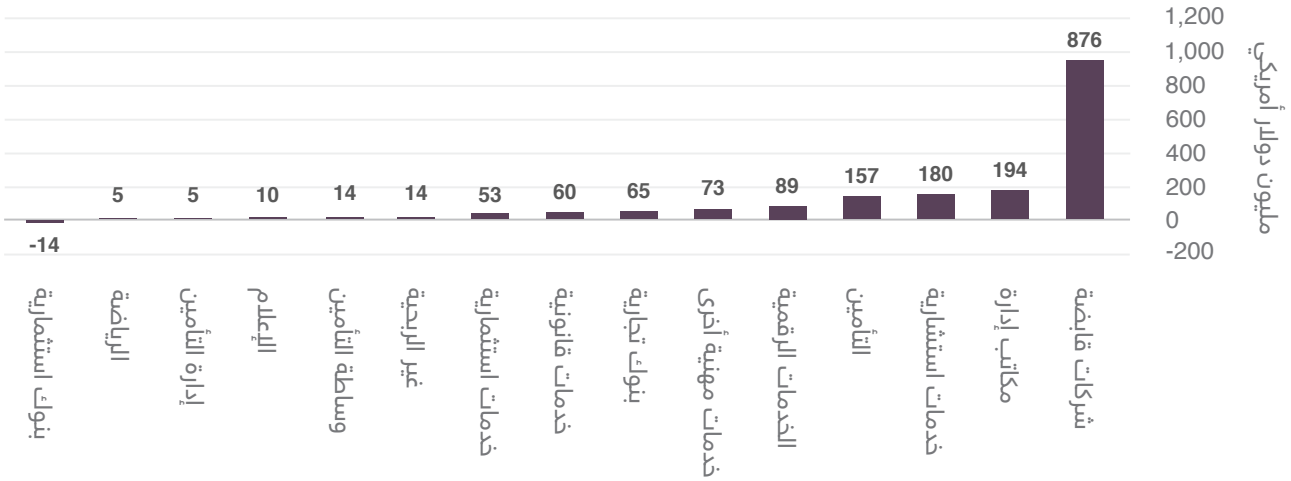

المصدر: يستند التحليل على البيانات المالية لشركات مركز قطر للمال. تم احتساب جميع تقديرات الشركات على أساس 277 شركة.

4.5 التأثيرات في إجمالي القيمة المضافة بحسب نوع القطاع

في عام 2018، بلغ مجموع تأثيرات شركات مركز قطر للمال في إجمالي القيمة المضافة نحو 1.78 مليار دولار أمريكي، معظمها من القطاعات غير المنظمة

الشكل (14): تأثيرات شركات مركز قطر للمال المنظمة وغير المنظمة في إجمالي القيمة المضافة في عام 2018

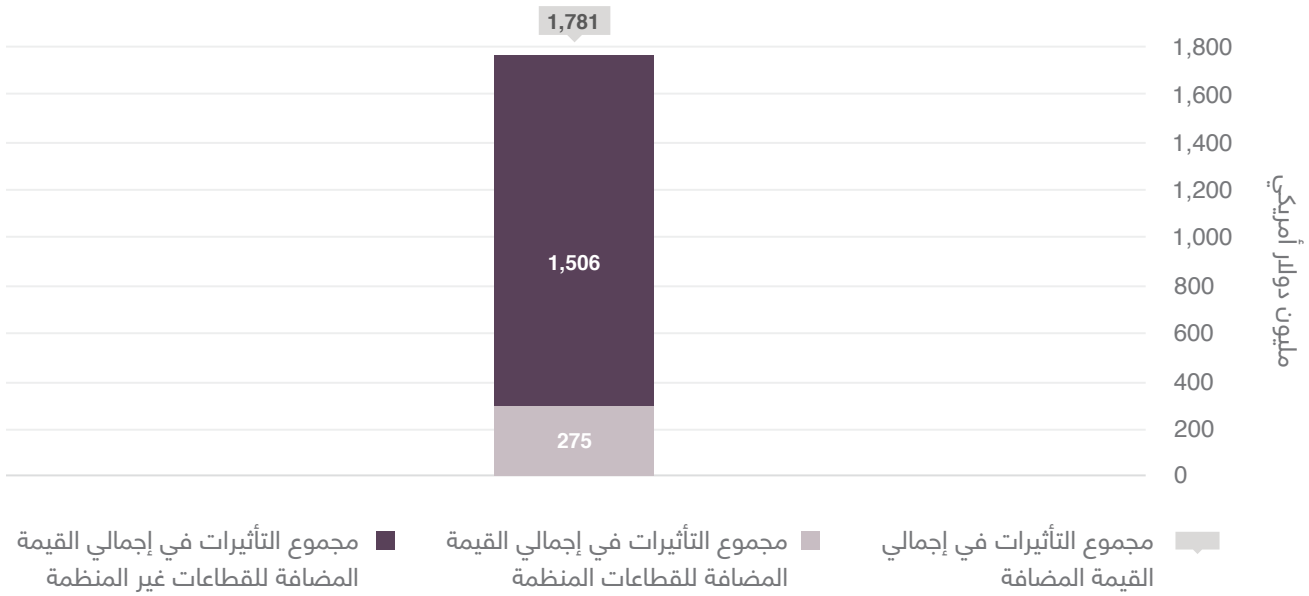

الشكل (15): توزيع التأثيرات في إجمالي القيمة المضافة لشركات مركز قطر للمال المنظمة وغير المنظمة في عام 2018

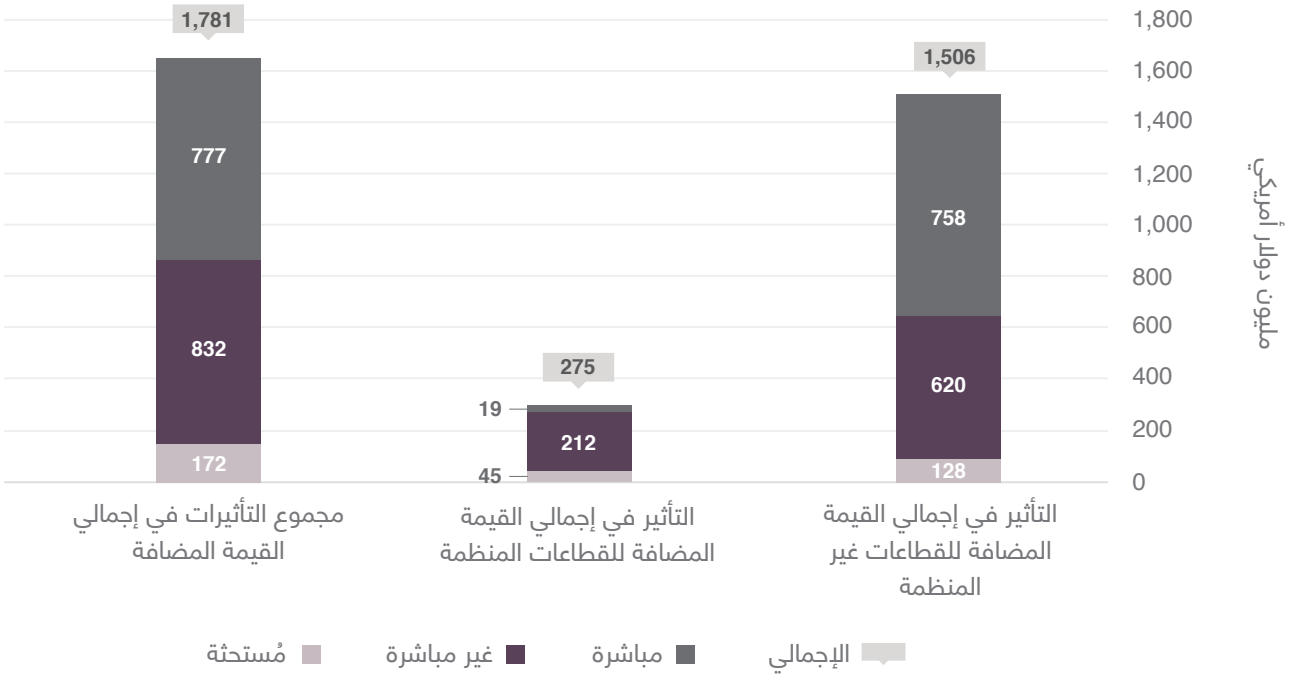

المصدر: يستند التحليل على البيانات المالية لشركات مركز قطر للمال. تم احتساب جميع تقديرات الشركات على أساس 277 شركة.

4.6 التأثير في إجمالي القيمة المضافة - أبرز النقاط

كان مجموع المساهمات غير المباشرة والمُستحثة لمركز قطر للمال في إجمالي القيمة المضافة أعلى مقارنة بالمساهمات المباشرة، مما يشير إلى التأثير الإيجابي للمركز على الاقتصاد الأوسع

الشكل (16): إجمالي مساهمة مركز قطر للمال في إجمالي القيمة المضافة في عام 2018

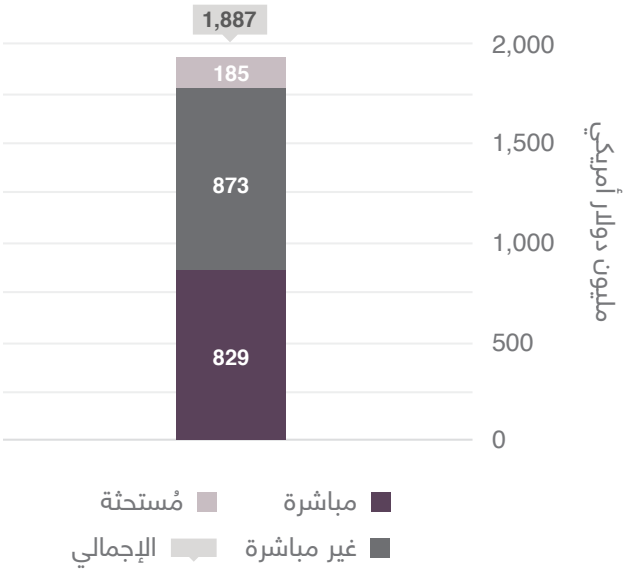

في عام 2018، بلغ إجمالي مساهمة مركز قطر للمال ما يعادل 1.89 مليار دولار أمريكي من إجمالي القيمة المضافة في دولة قطر، وهي موزعة ما بين تأثيرات مباشرة بمبلغ 829 مليون دولار أمريكي، وغير مباشرة بمبلغ 873 مليون دولار أمريكي ومُستحثة بمبلغ 185 مليون دولار أمريكي. وبذلك يكون إجمالي مساهمات مركز قطر للمال قد ارتفع بنسبة 24% مقارنة بعام 2015 (غير معدل مع نسبة التضخم).

وفيما يلي أبرز النقاط:

المنافع العائدة على الاقتصاد الأوسع:
كانت المساهمات غير المباشرة والمُستحثة لمركز قطر للمال في الاقتصاد القطري أكبر بمرتين مقارنة بالمساهمات المباشرة، مما يؤكد على أهمية الدور الذي يقوم به مركز قطر للمال في مجموعة واسعة من القطاعات في الدولة.

كانت القطاعات غير المنظمة هي الأبرز من حيث المساهمة الاقتصادية:
ساهمت القطاعات غير المنظمة بنسبة 85% من مجموع التأثيرات في إجمالي القيمة المضافة، وتشكل الشركات غير المنظمة أكثر من 80% من الشركات المشمولة بالدراسة.

الأثر الاقتصادي للشركات القابضة:
ساهم قطاع الشركات القابضة بنحو النصف في إجمالي القيمة المضافة للشركات، وحوالي 46% من مجموع مساهمة مركز قطر للمال في إجمالي القيمة المضافة.

الإمكانات الاقتصادية للقطاع الرقمي:
بلغت نسبة مساهمة القطاع الرقمي، الذي يُعد جديداً نسبياً في مركز قطر للمال ويُشكل أقل من 10% من مجموع الشركات المشمولة في الدراسة، في إجمالي القيمة المضافة نحو 89 مليون دولار أمريكي. وبالرغم من أن هذه المساهمة تعتبر بسيطة نوعاً ما في هذه المرحلة المبكرة، إلا أنها تؤكد على الإمكانات الكبيرة لهذا القطاع وقدرته على المساهمة بشكل إيجابي في الاقتصاد القطري وإضفاء مزيد من التنوع على قطاعات شركات مركز قطر للمال.

المصدر: يستند التحليل على البيانات المالية لهيئة مركز قطر للمال، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال وشركات مركز قطر للمال. تم احتساب جميع تقديرات الشركات على أساس 277 شركة.

5 التأثير على التوظيف

5.1 التأثير المباشر على التوظيف

في عام 2018، بلغ عدد الموظفين الذين يعملون بدوام كامل لدى مركز قطر للمال حوالي 3,200 موظف، أكثر من نصفهم يعملون في قطاعات الخدمات الاستشارية ومكاتب الإدارة والتأمين

الشكل (17): التأثير المباشر لهيئات وشركات مركز قطر للمال على التوظيف في عام 2018

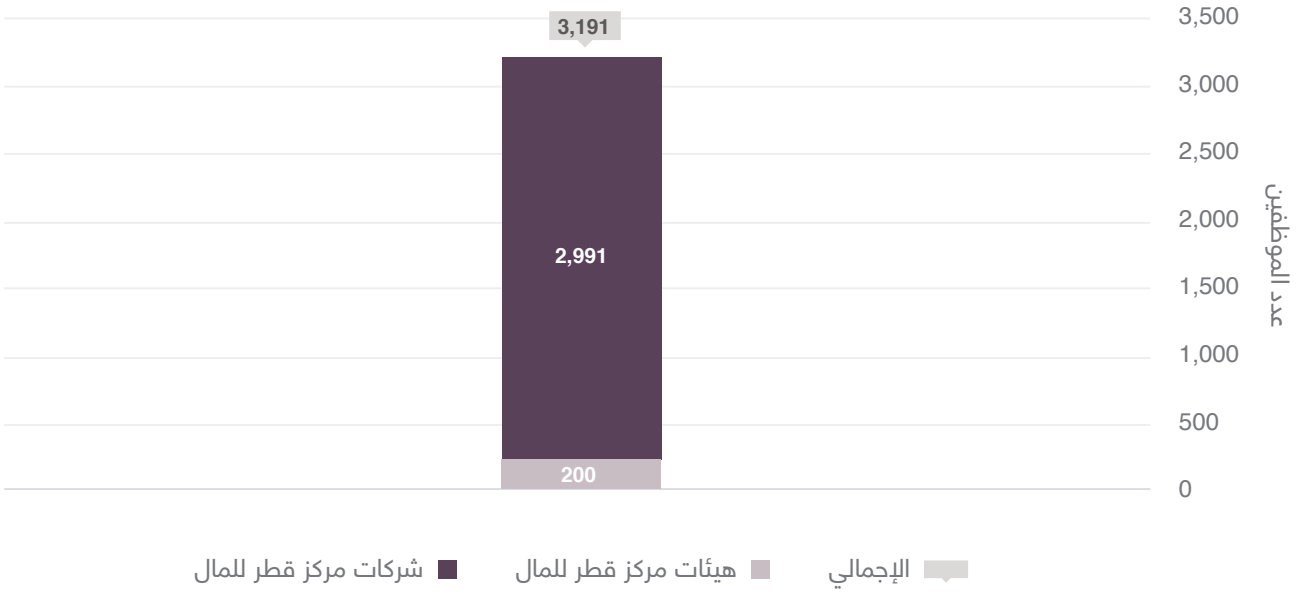

الشكل (18): التأثير المباشر لشركات مركز قطر للمال على التوظيف بحسب نوع القطاع في عام 2018

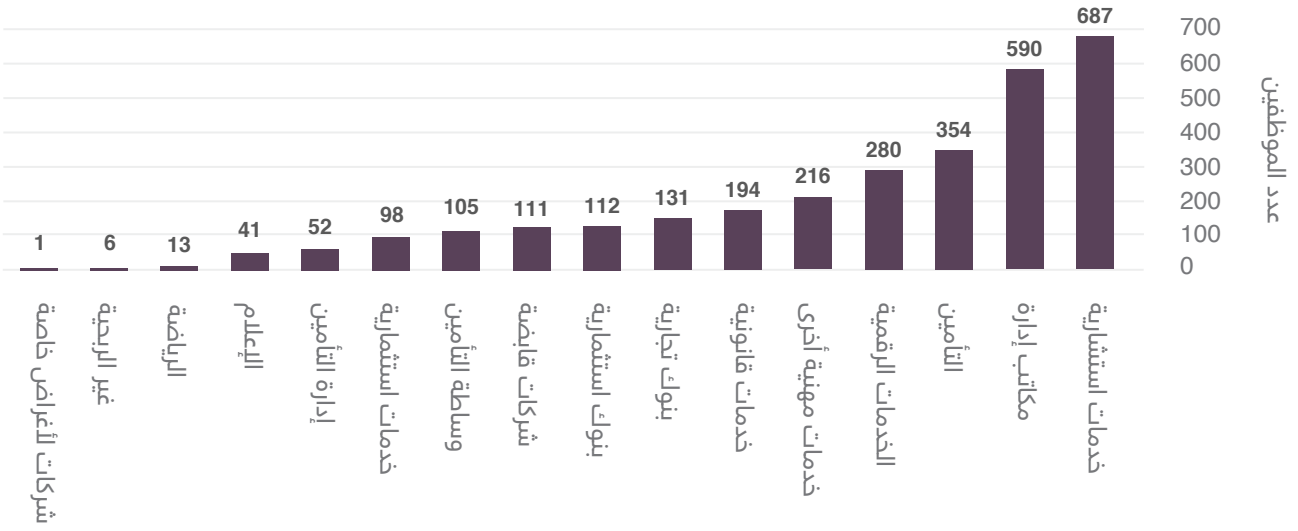

المصدر: هيئة مركز قطر للمال وهيئة تنظيم مركز قطر للمال. تشمل تقديرات الشركات الموظفين النظاميين فقط لدى الشركات المسجلة.

5.2 التأثير غير المباشر على التوظيف

في عام 2018، بلغت المساهمة غير المباشرة لمركز قطر للمال في التوظيف ما يعادل 7,470 وظيفة، أكثر من نصفها كانت من الشركات القابضة والتأمين والخدمات الاستشارية

الشكل (19): التأثير غير المباشر لهيئات وشركات مركز قطر للمال على التوظيف في عام 2018

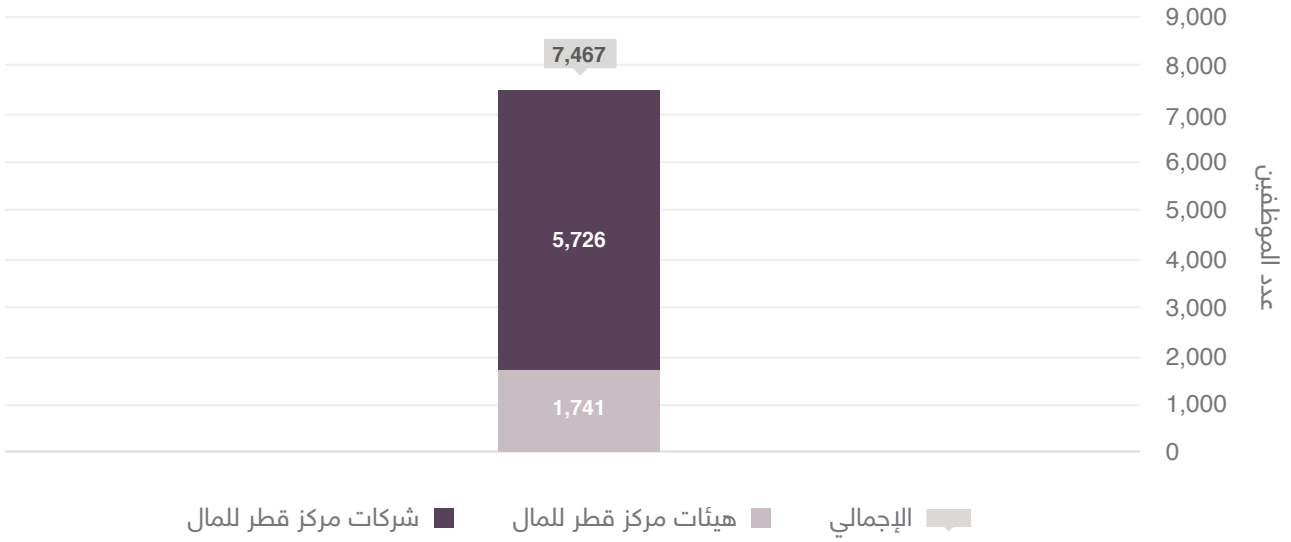

الشكل (20): التأثير غير المباشر لشركات مركز قطر للمال على التوظيف بحسب نوع القطاع في عام 2018

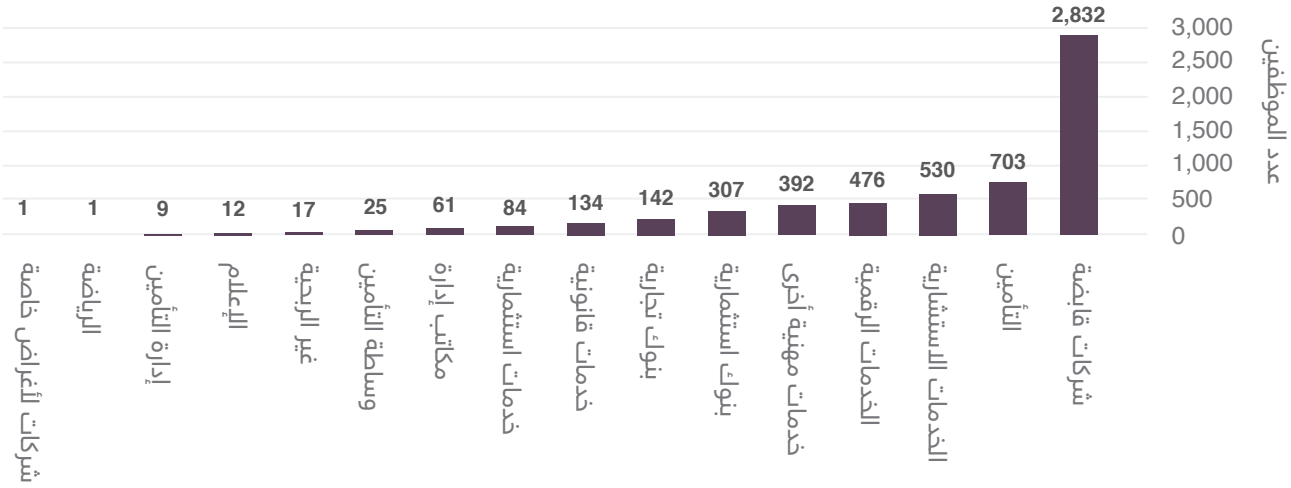

المصدر: يستند التحليل على البيانات المالية لهيئة مركز قطر للمال، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال وشركات مركز قطر للمال. تم احتساب جميع تقديرات الشركات على أساس 277 شركة.

5.3 التأثير المُستحث على التوظيف

في عام 2018، بلغت المساهمة المُستحثة لمركز قطر للمال في التوظيف ما يعادل 1,790 وظيفة، 30% منها تقريباً كانت من قطاع الشركات القابضة

الشكل (21): التأثير المُستحث لهيئات وشركات مركز قطر للمال على التوظيف في عام 2018

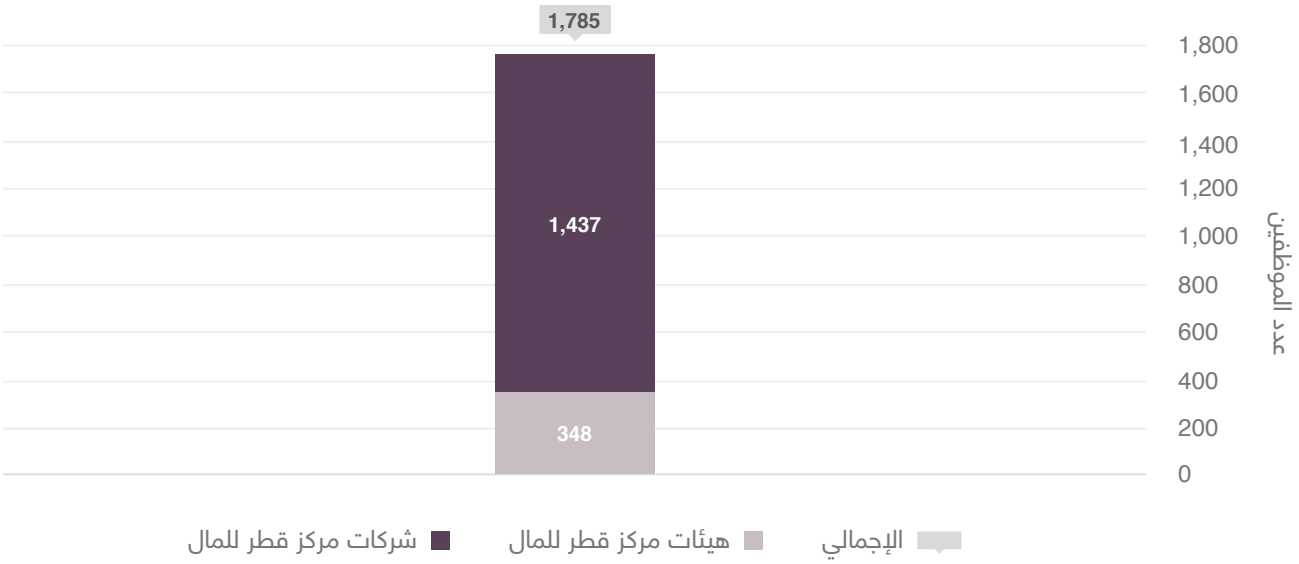

الشكل (22): التأثير المُستحث لشركات مركز قطر للمال على التوظيف بحسب نوع القطاع في عام 2018

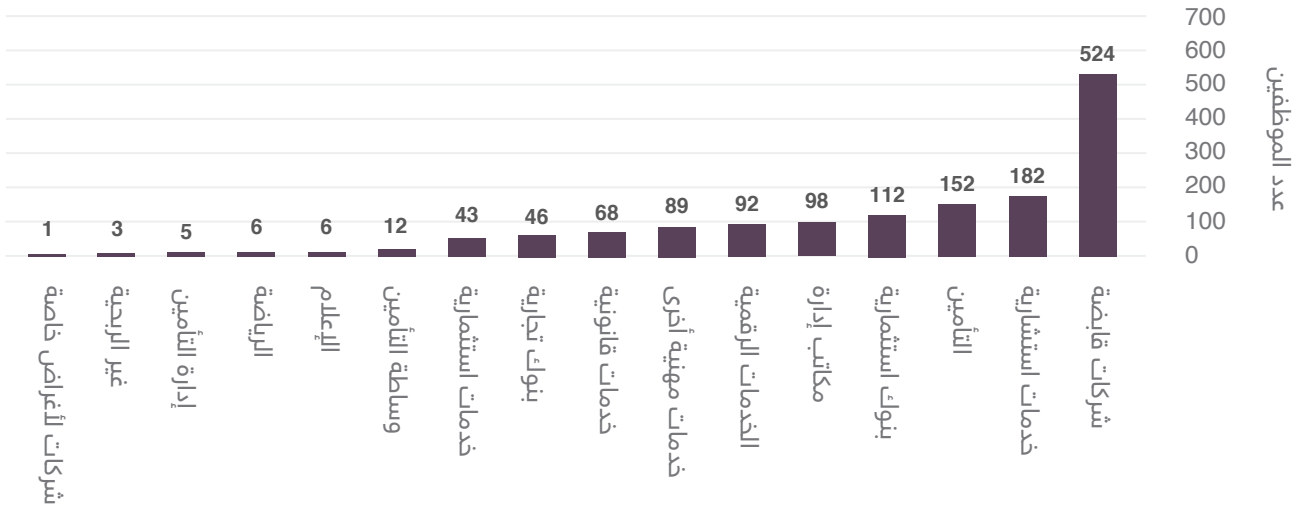

المصدر: يستند التحليل على البيانات المالية لهيئة مركز قطر للمال، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال وشركات مركز قطر للمال. تم احتساب جميع تقديرات الشركات على أساس 277 شركة.

5.4 إجمالي التأثيرات على التوظيف

في عام 2018، ساهم مركز قطر للمال بما يزيد عن 12,440 وظيفة من خلال التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والمُستحثة لهيئات وشركات مركز قطر للمال

الشكل (23): إجمالي التأثيرات لهيئات وشركات مركز قطر للمال على التوظيف في عام 2018

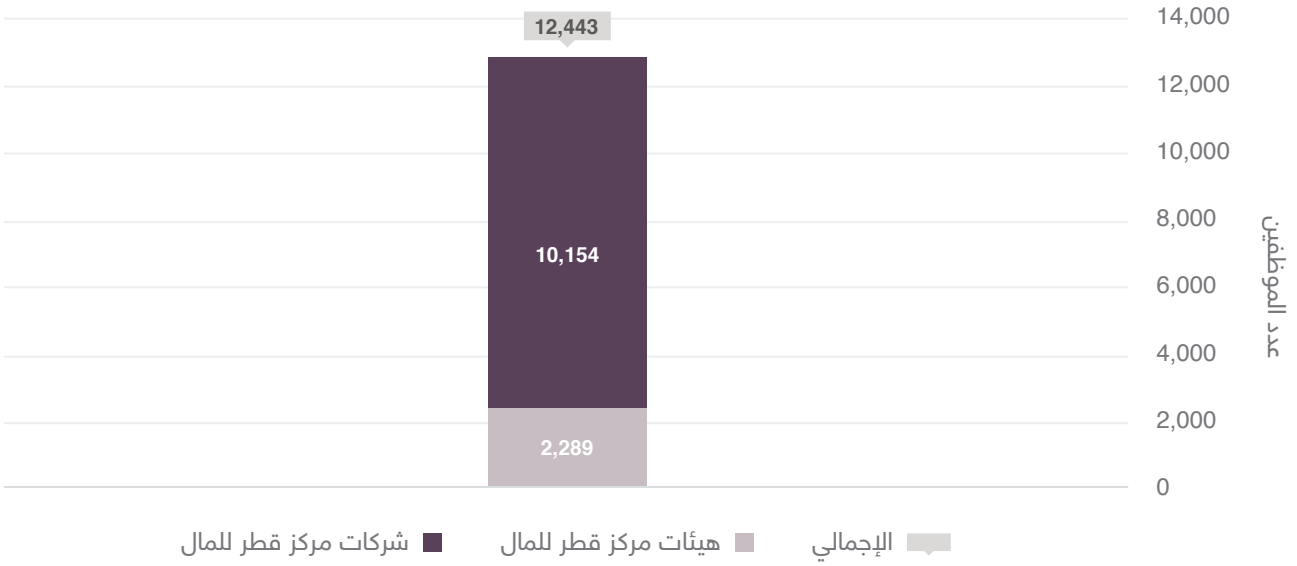

الشكل (24): إجمالي التأثيرات لشركات مركز قطر للمال على التوظيف بحسب نوع القطاع في عام 2018

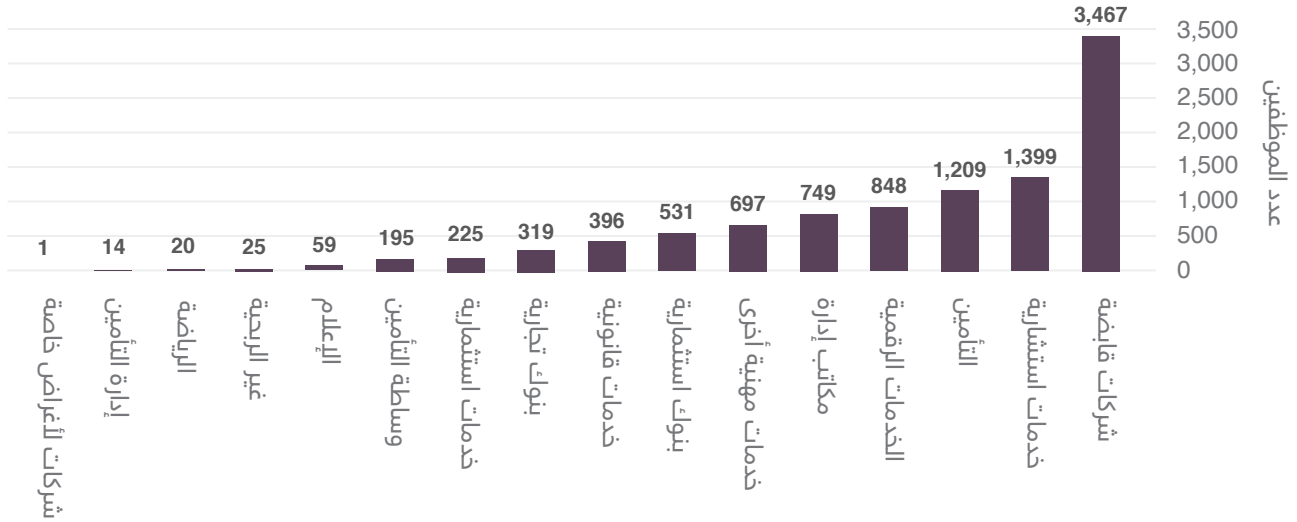

المصدر: يستند التحليل على البيانات المالية لهيئة مركز قطر للمال، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال وشركات مركز قطر للمال. تم احتساب جميع تقديرات الشركات على أساس 277 شركة.

5.5 التأثير على التوظيف بحسب نوع القطاع

في عام 2018، ساهم مركز قطر للمال بما يزيد عن 12,440 وظيفة من خلال التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والمُستحثة لهيئات وشركات مركز قطر للمال

الشكل (25): تأثير شركات مركز قطر للمال المنظمة وغير المنظمة على التوظيف في عام 2018

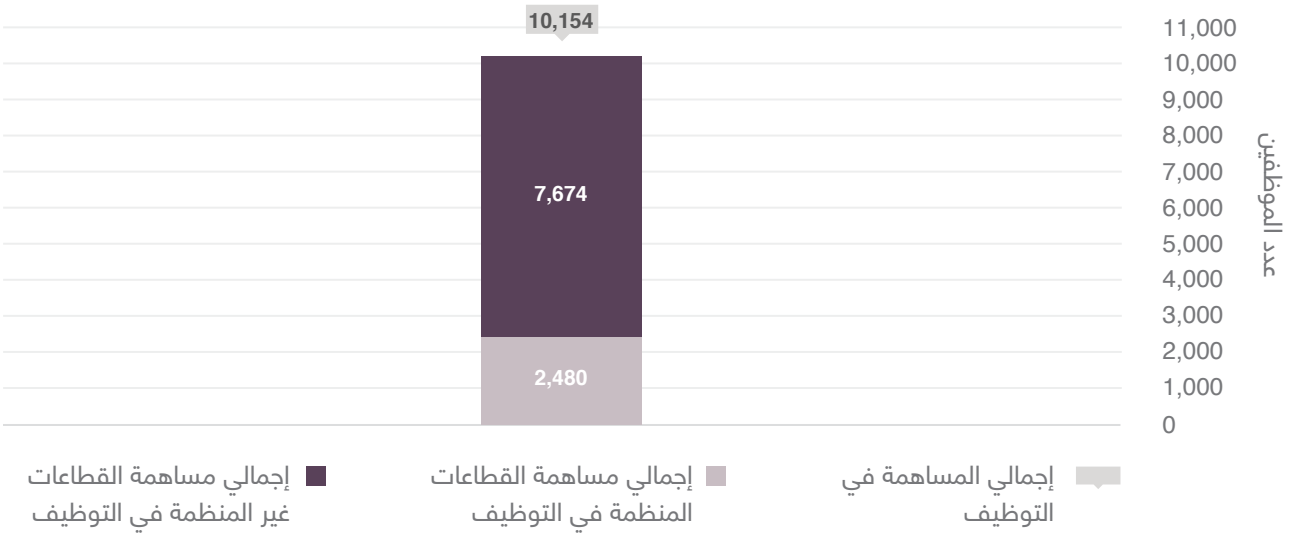

الشكل (26): توزيع شركات مركز قطر للمال المنظمة وغير المنظمة بحسب التأثير في التوظيف في عام 2018

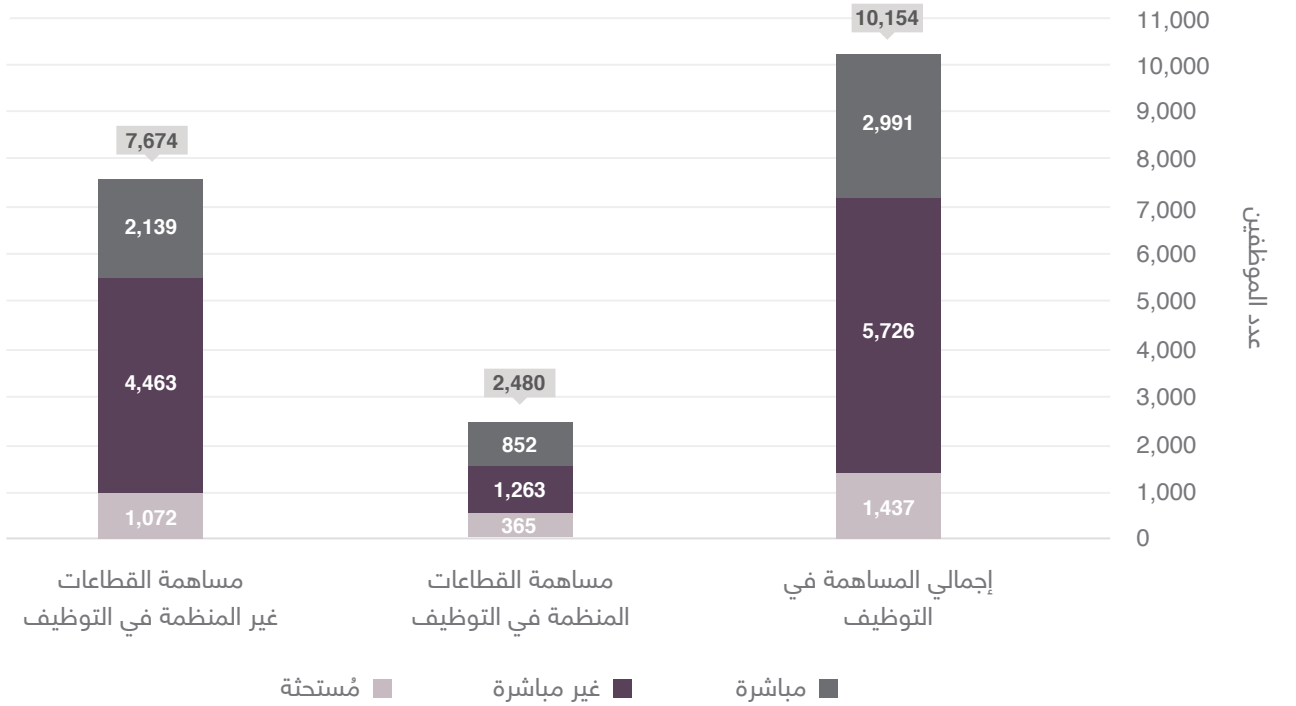

المصدر: يستند التحليل على البيانات المالية لشركات مركز قطر للمال. تم احتساب جميع تقديرات الشركات على أساس 277 شركة.

5.6 التأثير على التوظيف - أبرز النقاط

في عام 2018، ساهم مركز قطر للمال بتوفير عدد كبير من الوظائف بشكل غير مباشر؛ ارتفعت مساهمة مركز قطر للمال في التوظيف بنحو 50% منذ عام 2015

في عام 2018، بلغ إجمالي عدد الوظائف التي ساهمت بها أنشطة مركز قطر للمال في الاقتصاد القطري نحو 12,443 وظيفة، منها 3,191 وظيفة كتأثير مباشر، و7,467 وظيفة كتأثير غير مباشر و1,785 وظيفة كتأثير مُستحث.

وفيما يلي أبرز النقاط:

يعتبر قطاع الخدمات الاستشارية المساهم الأكبر في توفير الوظائف المباشرة في مركز قطر للمال، ولكن يُظهر قطاع الخدمات الرقمية إمكانات قوية في هذا الجانب أيضاً :
في عام 2018، ساهمت الشركات الاستشارية بأكثر من 30% من التوظيف المباشر في مركز قطر للمال. ولكن، ساهم قطاع الخدمات الرقمية أيضاً بنحو 10% من إجمالي التوظيف المباشر مما يشير إلى الإمكانات الكبيرة التي يتمتع بها هذا القطاع لخلق المزيد من فرص العمل.

مساهمة كبيرة غير مباشرة:
في عام 2018، ساهم مركز قطر للمال بنحو 7,470 وظيفة كتأثير مباشر من خلال سلسلة التوريد المحلية الخاصة به. يشير ذلك إلى حجم الإنفاق الكبير على الشركات المحلية لشراء السلع والخدمات بالإضافة إلى معدلات التوظيف المرتفعة في القطاعات المدعومة من خلال نشاط مركز قطر للمال في الاقتصاد القطري الأوسع.

زيادة كبيرة في عدد الوظائف المساهم بها منذ عام 2015:
ارتفعت نسبة مساهمة مركز قطر للمال في التوظيف بدولة قطر بنحو 50% منذ عام 2015، حيث ساهم بتوفير 8,426 وظيفة، مما يؤكد على التأثير الإيجابي الذي حققه مركز قطر للمال، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، في توفير الوظائف بالدولة خلال السنوات الأخيرة.

الشكل (27): إجمالي تأثيرات مركز قطر للمال على التوظيف في عام 2018

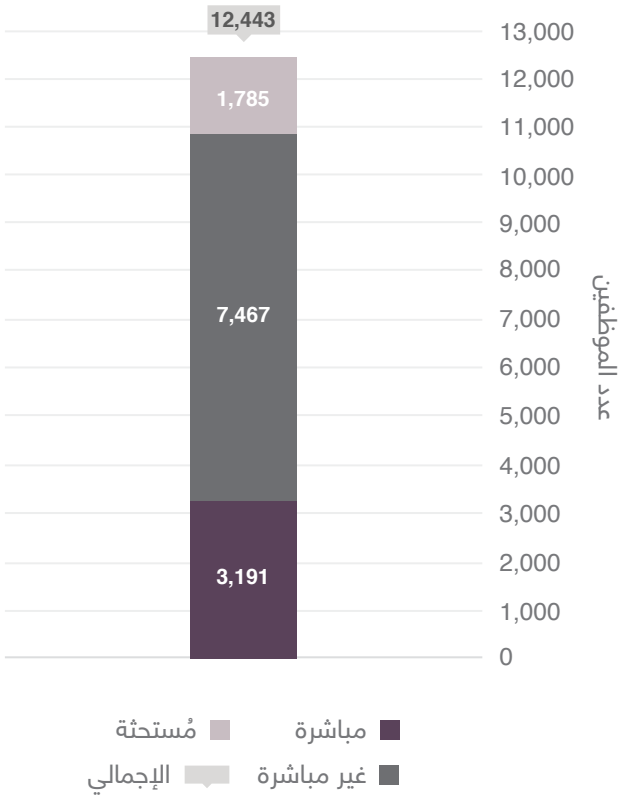

المصدر: يستند التحليل إلى البيانات المالية لهيئة مركز قطر للمال، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال وشركات مركز قطر للمال. تم إعداد التقديرات على أساس 277 شركة.

6 المنهجية

6.1 النموذج الاقتصادي

تم استخدام نموذج المدخلات والمخرجات في هذه الدراسة لقياس المساهمة الاقتصادية لمركز قطر للمال في الاقتصاد القطري

تم استخدام نموذج المدخلات والمخرجات لقياس التأثيرات الاقتصادية الثلاثة في هذا التقرير. يُمكن استخدام جدول المدخلات والمخرجات لتقدير المضاعِفات القطاعية التي تبين كيف يؤدي محفز اقتصادي أولي في أحد القطاعات (تأثيرات مباشرة) إلى خلق قيمة اقتصادية في باقي القطاعات (تأثيرات غير مباشرة ومُستحثة). يمكن قياس هذه الأنواع الثلاثة من التأثيرات الاقتصادية لمؤشرين اقتصاديين: إجمالي القيمة المضافة والتوظيف.

يساوي إجمالي القيمة المضافة مجموع تعويضات الموظفين وإجمالي فائض التشغيل الذي يوازي تكاليف العمالة والأرباح على التوالي. كذلك، يساوي إجمالي القيمة المضافة قيمة الفرق بين الناتج الاقتصادي والاستهلاك الوسيط الذي يوازي تقريباً التكاليف الأخرى غير المرتبطة بالعمالة. بينما يشير التوظيف إلى العمل بدوام كامل.

بناءً على ما سبق، يستلزم احتساب التأثيرات الاقتصادية تَوفر عدد من العناصر البيانية كما يلي:

1. الإيرادات
2. الأرباح
3. تكاليف العمالة
4. التكاليف المحلية الوسيطة
5. التوظيف المباشر

يتم عرض مزيد من التفاصيل عن مصادر البيانات ومنهجية الاحتساب في الصفحات التالية.

يتم عرض مزيد من التفاصيل عن نموذج المدخلات والمخرجات وآلية تحديد المضاعفات القطاعية في الملحق.

أنواع التأثيرات الاقتصادية

مباشرة
التأثير المباشر ضمن مركز قطر للمال

غير مباشرة
التأثير على سلسلة التوريد المحلية

مُستحثة
التأثير الناتج عن إنفاق الموظفين

المؤشرات الاقتصادية

إجمالي القيمة المضافة

التوظيف

طريقة احتساب إجمالي القيمة المضافة

إجمالي فائض التشغيل

+

تعويضات الموظفين

6.2 البيانات

تستند المعلومات المبينة في هذا التقرير عن هيئات مركز قطر للمال على بيانات هيئة مركز قطر للمال وهيئة تنظيم مركز قطر للمال؛ بينما تستند المعلومات المبينة عن شركات مركز قطر للمال بشكل أساسي على البيانات المالية للشركات

هيئات مركز قطر للمال

تتكون البيانات الخاصة بهيئات مركز قطر للمال من الإيرادات، والأرباح، والرواتب، والتكاليف المحلية الوسيطة وإجمالي التوظيف لكل هيئة من هيئات مركز قطر للمال في عام 2018. إن المعلومات الخاصة بالإيرادات مستقاة بالكامل من البيانات المالية التي قدمتها هيئة مركز قطر للمال عن هيئة مركز قطر للمال ومحكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال. لم تتوفر أية معلومات عن التكاليف المحلية الوسيطة وإجمالي التوظيف في البيانات المالية المدققة. ولكن، تم الحصول عليها بشكل منفصل من هيئة مركز قطر للمال وهيئة تنظيم مركز قطر للمال.

شركات مركز قطر للمال

تتكون البيانات الخاصة بشركات مركز قطر للمال من الإيرادات، والأرباح، والرواتب، والتكاليف المحلية الوسيطة وإجمالي التوظيف لكل قطاع في مركز قطر للمال. وجُمعت هذه البيانات بشكل رئيسي من البيانات المالية ونتائج الدراسات المسحية لعامي 2016 و2020 (لمعدلات التكاليف المحلية). تغطي هذه البيانات 277 شركة مشمولة في هذا التحليل. تم الحصول على البيانات الخاصة بالتوظيف المباشر من هيئة مركز قطر للمال.

بيانات الاقتصاد الكلي

تتكون بيانات الاقتصاد الكلي من المضاعفات القطاعية المحتسبة من نموذج المدخلات والمخرجات ومجموعة متنوعة من البيانات الاقتصادية الوطنية والقطاعية الخاصة بدولة قطر. تم تقدير المضاعِفات القطاعية المحتسبة من نموذج المدخلات والمخرجات بناءً على جدول المدخلات والمخرجات الخاص بدولة الكويت الذي نشرته الإدارة المركزية للإحصاء في الكويت والذي استُخدِم كبديل لعدم توفر جدول مدخلات ومخرجات خاص بدولة قطر. يتم عرض التفاصيل الخاصة بالمضاعِفات في الملحق.

تم الحصول على البيانات الوطنية والقطاعية الخاصة بدولة قطر من بيانات جهاز التخطيط والإحصاء والبنك الدولي.

الجدول (4): مصادر البيانات لهيئات مركز قطر للمال

المصدر	البيانات
هيئة مركز قطر للمال و هيئة تنظيم مركز قطر للمال	الإيرادات
	الأرباح
	الرواتب
	التكاليف المحلية الوسيطة بحسب نوع القطاع
	التوظيف المباشر

الجدول (5): مصادر البيانات لشركات مركز قطر للمال

المصدر	البيانات
البيانات المالية	الإيرادات
البيانات المالية	الأرباح
البيانات المالية	الرواتب
البيانات المالية، نتائج الدراسات المسحية لعامي 2016 و2020	التكاليف المحلية الوسيطة
هيئة مركز قطر للمال	التوظيف المباشر

الجدول (6): مصادر بيانات الاقتصاد الكلي

المصدر	البيانات
التحليل الخاص بالإدارة المركزية للإحصاء في الكويت، بيانات البنك الدولي	المضاعِفات القطاعية المحتسبة من نموذج المدخلات والمخرجات
جهاز التخطيط والإحصاء	إجمالي القيمة المضافة والإنتاج والتوظيف لدولة قطر
البنك الدولي	بيانات نفقات المعيشة في دولة قطر
البنك الدولي	بيانات الواردات في دولة قطر

6.3 منهجية احتساب التأثيرات القطاعية

تستند منهجية الاحتساب على المعلومات المستخلصة من البيانات المالية والمُستخدمة كمدخلات في نموذج الأثر الاقتصادي

تستند تأثيرات إجمالي القيمة المضافة والتأثيرات غير المباشرة والمُستحثة للتوظيف على النماذج التي تستخدم المعلومات المستخلصة من البيانات المالية للشركات كمدخلات رئيسية. تتكون منهجية الاحتساب الموضحة في الشكل المقابل من ست خطوات. أما المدخلات الرئيسية فهي مستخلصة من البيانات المالية التي تم الحصول عليها. وبشكل إجمالي، تم إعداد تقديرات هذه الدراسة على أساس البيانات المالية الخاصة بـ 277 شركة من شركات مركز قطر للمال، حيث استُخدمت في تحديد الإيرادات، والأرباح، وتكاليف العمالة والتكاليف الوسيطة (بما في ذلك الاستهلاك).

تم تجميع هذه المدخلات بعد ذلك للشركات في كل قطاع لاحتساب إجمالي الإيرادات، والأرباح، وتكاليف العمالة والتكاليف الوسيطة لكل قطاع.

لاحقاً، تم تحديد تقديرات التكاليف المحلية للتكاليف الوسيطة في كل قطاع بناءً على بيانات الدراسات المسحية الخاصة بشركات مركز قطر للمال (لعامي 2020 و2016). تم تطبيق ذلك على جميع التكاليف الوسيطة في كل قطاع.

بعد ذلك، تم تجميع البيانات بحسب نوع القطاع – الإيرادات، والأرباح، وتكاليف العمالة والتكاليف المحلية الوسيطة – واستخدامها كمدخلات في نموذج تقييم الأثر الاقتصادي. وتم دمج هذه البيانات مع بيانات الاقتصاد الكلي والمضاعِفات القطاعية لاحتساب إجمالي القيمة المضافة المباشرة، وغير المباشرة والمُستحثة والتقديرات غير المباشرة والمُستحثة للتوظيف بحسب قطاعات مركز قطر للمال.

تم احتساب التأثيرات المباشرة في التوظيف بناءً على بيانات التوظيف المتوفرة للشركات من هيئة مركز قطر للمال.

1	استخلاص المعلومات من البيانات المالية
2	تصنيف المدخلات المالية بحسب الشركات
3	تجميع المدخلات المالية بحسب قطاعات مركز قطر للمال
4	تحديد تقديرات التكاليف المحلية
5	تجميع المدخلات المالية والتكاليف المحلية بحسب القطاع
6	استخدام نماذج اقتصادية تعتمد على التقديرات المجمعة للقطاعات

7

الملاحظات الختامية

7.1 مُلخص التأثيرات الاقتصادية

في عام 2018، ساهم مركز قطر للمال بما يعادل 1.89 مليار دولار أمريكي في الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر وبتوفير 12,443 وظيفة بدوام كامل

تأثير بما يعادل 1.89 مليار دولار أمريكي في إجمالي القيمة المضافة

تأثير بإجمالي 12,443 وظيفة في التوظيف

التأثيرات في إجمالي القيمة المضافة

بشكل إجمالي، بلغ حجم مساهمة مركز قطر للمال في عام 2018 نحو 1.89 مليار دولار أمريكي في إجمالي القيمة المضافة بدولة قطر وهي موزعة ما بين تأثيرات مباشرة بمبلغ 829 مليون دولار أمريكي، وتأثيرات غير مباشرة بمبلغ 873 مليون دولار أمريكي وتأثيرات مُستحثة بمبلغ 185 مليون دولار أمريكي. ارتفعت نسبة مساهمة مركز قطر للمال في إجمالي القيمة المضافة بنسبة 24% (غير معدل مع معدل التضخم) مقارنة بعام 2015.

تُبين تأثيرات إجمالي القيمة المضافة حجم مساهمة مركز قطر للمال في الناتج المحلي الإجمالي بدولة قطر في عام 2018 استناداً إلى النشاط الذي ساهم به مباشرة ضمن نطاق مركز قطر للمال (أي، المزايا العائدة على هيئات وشركات وموظفي مركز قطر للمال) بالإضافة إلى النشاط الذي ساهم به في الاقتصاد القطري الأوسع (أي، المزايا العائدة على الموردين المحليين لمركز قطر للمال والشركات التي أنفق عليها الموظفين جزءاً من أجورهم ورواتبهم لشراء السلع والخدمات).

التوظيف

بشكل إجمالي، ساهم مركز قطر للمال بتوفير ما مجموعه 12,443 وظيفة في دولة قطر من خلال التأثيرات المباشرة، وغير المباشرة والمُستحثة. اشتمل ذلك على 3,191 موظف كتأثير مباشر (القوى العاملة في مختلف هيئات وشركات مركز قطر للمال في عام 2018)، و7,467 موظف كتأثير غير مباشر و1,785 موظف كتأثير مُستحث. ارتفعت مساهمة مركز قطر للمال في التوظيف بنسبة 48% مقارنة بعام 2018.

تؤكد التأثيرات في التوظيف على الدور الكبير الذي يقوم به مركز قطر للمال في توفير ودعم التوظيف في الاقتصاد القطري. وتركزت معظم الوظائف التي وفرها مركز قطر للمال بشكل رئيسي في قطاع الخدمات المالية والتجارية، ولكنها تغطي مجموعة واسعة من القطاعات الأخرى أيضاً مثل، النقل، والبيع بالتجزئة، والخدمات العامة والعقارات.

المصدر: يستند التحليل على البيانات المالية لهيئة مركز قطر للمال، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال وشركات مركز قطر للمال. تم إعداد التقديرات على أساس 277 شركة.

7.2 مساهمة مركز قطر للمال في الناتج المحلي الإجمالي للدولة

ساهم مركز قطر للمال بنسبة 1.5% في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي وبنسبة 3.6% في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات المالية والتجارية بدولة قطر

حجم المساهمة في مجموع الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي:
افي عام 2018، ساهم مركز قطر للمال بنسبة 1.0% في مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر، مما يعني بأن أنشطة مركز قطر للمال قد ساهمت على أقل تقدير بنسبة 1.0% من إجمالي النشاط الاقتصادي بدولة قطر في عام 2018. وبالتركيز على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي فقط، ارتفعت هذه المساهمة إلى 1.5% مما يؤكد على الدور الكبير الذي يقوم به مركز قطر للمال في تنويع الاقتصاد القطري.

حجم المساهمة المباشرة في قطاع الخدمات المالية والتجارية:
يُمثل قطاع الخدمات المالية والتجارية أحد عشرة قطاعاً من قطاعات مركز قطر للمال: التأمين، إدارة التأمين، وساطة التأمين، البنوك الاستثمارية، الخدمات الاستثمارية، البنوك التجارية، مكاتب إدارة، الشركات القابضة، الخدمات الاستشارية، الخدمات القانونية والخدمات المهنية الأخرى. بلغ إجمالي مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي نحو 738 مليون دولار أمريكي، أو بنسبة 3.6% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات المالية والتجارية بدولة قطر وبما يعادل 20,347 مليون دولار أمريكي.

يشمل إجمالي المساهمة إجمالي التأثيرات على القطاعات بالإضافة إلى القطاعات ذات التأثير المباشر. وعليه، تم قياس إجمالي المساهمات استناداً إلى مجموع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي ومجموع الناتج المحلي الإجمالي، باعتبارها تتضمن التأثيرات على القطاعات الأخرى كالنقل، والبيع بالتجزئة والخدمات العامة، مما يعكس حجم إنفاق شركات مركز قطر للمال على الموردين المحليين وحجم الإنفاق المباشر وغير المباشر للموظفين على السلع والخدمات في الاقتصاد القطري (مثل، مراكز التسوق، والمطاعم، والسينما وغيرها).

1.5%

نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي بالدولة

1%

نسبة المساهمة في مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدولة

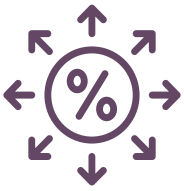

3.6%

نسبة المساهمة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات المالية والتجارية

المصدر: استناداً إلى البيانات المالية لهيئة مركز قطر للمال، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال وشركات مركز قطر للمال وبيانات جهاز التخطيط والإحصاء. تم إعداد التقديرات على أساس 277 شركة.

7.3 القيمة المضافة لقطاعات مركز قطر للمال في الإيرادات

سجلت قطاعات الخدمات المهنية الأخرى، والخدمات القانونية والخدمات الاستثمارية أعلى نسبة مساهمة في مجموع الإيرادات

لكي يتم تحديد أي القطاعات التي سجلت أعلى قيمة اقتصادية نسبياً في مركز قطر للمال، تم احتساب معدل القيمة المضافة إلى مجموع الإيرادات. يُقسّم المعدل تأثير مجموع الناتج المحلي الإجمالي لكل قطاع وفقاً لإيراداته للحصول على نسبة توضح إلى أي مدى يرتبط حجم القطاع بتأثيره. ولضمان عدم حصول انحراف في نتائج المقارنة بسبب القطاعات الصغيرة جداً، تم فقط اضافة القطاعات التي سجلت إيرادات بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي على الأقل في عام 2018.

كما هو مبين في الجدول رقم (7)، سجل قطاع الخدمات المهنية الأخرى أعلى قيمة اقتصادية مضافة في إجمالي الإيرادات، بينما كان قطاع البنوك الاستثمارية الأقل مساهمة (قيمة اقتصادية مضافة سالبة).

أبرز النقاط

يساعد احتساب معدل القيمة المضافة إلى إجمالي الإيرادات في تحديد القطاعات التي تساهم بقيمة اقتصادية مضافة عالية نسبةً إلى إيراداتها. لم تَحل القطاعات الثلاثة التي سجلت أعلى مساهمة في إجمالي القيمة المضافة (الشركات القابضة، ومكاتب الإدارة والخدمات الاستشارية) ضمن أعلى ثلاثة قطاعات من حيث معدل القيمة المضافة إلى إجمالي الإيرادات، مما يشير إلى أن مساهمات هذه القطاعات في إجمالي القيمة المضافة يعود بشكل جزئي إلى حجم الشركات فيها.

سجل قطاع الخدمات الرقمية، الذي كما أشير سابقاً، يعتبر أحد القطاعات الرئيسية المستهدفة لدى مركز قطر للمال، قيمة اقتصادية مضافة جيدة إلى إجمالي الايرادات، وحقق إيراداتٍ مرتفعة أيضاً. مما يشير إلى أن هذا القطاع يتمتع بإمكانات تؤهله للمساهمة بشكل أكبر في إجمالي القيمة المضافة لاحقاً.

تعكس القيمة السالبة لقطاع البنوك الاستثمارية الأداء المالي المتدني لهذا القطاع في عام 2018.

الجدول (7): معدلات القيمة المضافة إلى إجمالي الايرادات لقطاعات مركز قطر للمال (الحد الأدنى للإيرادات بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي)

قطاعات مركز قطر للمال	الإيرادات في عام 2018 (مليون دولار امريكي)	مجموع إجمالي القيمة المضافة في عام 2018 (مليون دولار امريكي)	معدل إجمالي القيمة المضافة إلى إجمالي الإيرادات
الخدمات المهنية الأخرى	67	73	**1.10**
الخدمات القانونية	58	60	**1.02**
الخدمات الاستثمارية	56	53	**0.95**
الخدمات الاستشارية	200	180	**0.90**
مكاتب إدارة	225	194	**0.86**
الخدمات الرقمية	112	89	**0.80**
الشركات القابضة	1,203	876	**0.73**
التأمين	541	157	**0.29**
البنوك التجارية	301	65	**0.22**
البنوك الاستثمارية	139	(14)	**(0.10)**

المصدر: استناداً إلى البيانات المالية لشركات مركز قطر للمال.

الملحق

أ. افتراضات نموذج المدخلات والمخرجات

نموذج المدخلات والمخرجات – أبرز الافتراضات والمحددات
يستند نموذج المدخلات والمخرجات على عدد من الافتراضات الخاصة باقتصاد معين. يتمثل بعض أبرز هذه الافتراضات فيما يلي:

1. لا توجد أية قيود متعلقة بالعرض؛
2. تم افتراض بأن الأسعار ثابتة؛
3. كل قطاع لديه مورد واحد ثابت؛
4. تصنيف الاقتصاد بحسب نوع النشاط ثابت؛
5. لا توجد أية قيود متعلقة بالموازنة؛
6. تم قياس المتغيرات المتوسطة بدلاً من الهامشية؛
7. افتراض عدم حدوث أية تغيرات تكنولوجية وسلوكية وانتقالات؛
8. لا يغطي النموذج التأثيرات الناجمة عن التغيرات السكانية، والنمو والإنتاجية؛ و
9. تم افتراض بأن موردي كل شركة لديهم نفس الروابط مع القطاعات الأخرى في الاقتصاد الوطني.

تستخدم النماذج الأخرى المعتمدة لقياس الأثر الاقتصادي، وتحديداً نماذج التوازن العام القابل للحوسبة (CGE)، عدداً أقل من الافتراضات، ولكنها تتطلب الحصول على بيانات أكثر دقة لاستخلاص نتائج قابلة للتفسير وذات معنى.

إن احتساب التأثير المباشر في إجمالي القيمة المضافة (إجمالي الفائض التشغيلي زائد فئات التوظيف) هو منهجية موحدة تستخدمها معظم الأجهزة الإحصائية الوطنية. إن الافتراضات الواردة أعلاه تحد من تأثيرات الجولة الثانية (التأثيرات غير المباشرة والمُستحثة). ولكن، يعتبر ذلك أيضاً منهجية موحدة متعارف عليها في تحليل المدخلات والمخرجات.

ب. المضاعِفات

تطبيق المضاعِفات

فيما يتعلق بشركات وهيئات مركز قطر للمال، تم في البداية توزيع التكاليف بحسب القطاع الاقتصادي. بعد ذلك، تم تطبيق مضاعِفات القطاع ذات العلاقة في الاقتصاد الوطني لتقدير التأثيرات غير المباشرة والمُستحثة. تتمثل الفرضيات الرئيسية المستخدمة في تطبيق المضاعِفات في أن روابط الموردين الخاصة بهيئات وشركات مركز قطر للمال تتوافق مع الروابط على المستوى الوطني.

استخدام جدول المدخلات والمخرجات الخاص بدولة الكويت

استخدم هذا التقرير جدول المدخلات والمخرجات الخاص بدولة الكويت لعام 2010 باعتباره متاحاً للعموم؛ لم يتم تعديل جدول المدخلات والمخرجات (باعتبار أن جدول المدخلات والمخرجات المصمم من الأسفل للأعلى فقط يمكنه أن يعكس الاختلافات في أي اقتصاد وبشكل دقيق).

وبينما يمكن تعديل جدول المدخلات والمخرجات وفقاً للمنهجيات المتبعة أكاديمياً، إلا أن القيمة الإضافية لمثل هذه التعديلات ستكون بسيطة باعتبار أن الهيكل العام لاقتصاد دولة قطر ودولة الكويت متشابه إلى حد كبير. وبينما توجد العديد من الاختلافات في الأنماط الاستهلاكية، والتكنولوجيا والأنظمة الضريبية بين الدولتين (على سبيل المثال، في دولة الكويت يتم فرض ضريبة على إيرادات قطاع النفط والغاز، مما سيُنتج غالباً تأثير سلبي على الروابط ضمن القطاع)، من الصعب حصر جميع هذه الاختلافات في إطار المدخلات والمخرجات دون إعداد جدول مدخلات ومخرجات خاص بالدولة من الأسفل للأعلى.

تم إدخال تعديلين رئيسيين على جدول المدخلات والمخرجات الخاص بدولة الكويت:

أ) تم تقدير نسبة السلع المنتجة محلياً في دولة قطر للتأكد بأن تأثير المضاعِفات يعكس نشاط سلسلة التوريد المحلية فقط؛ و

ب) تم استخدام معدلات إجمالي القيمة المضافة/الإنتاج الخاصة بدولة قطر لتقدير مضاعِفات إجمالي القيمة المضافة لدولة قطر (تُظهر نسبة إجمالي القيمة المضافة/الإنتاج إجمالي القيمة المضافة لكل وحدة إنتاج لأي قطاع وتُستخدم لتقدير مضاعفات إجمالي القيمة المضافة من مضاعِفات الإنتاج).

جـ. مُلخص البيانات المُستخرجة

تم استخلاص بيانات الدخل والميزانية العمومية الخاصة بـ 277 شركة لدى مركز قطر للمال في هذه الدراسة من النسخة المطبوعة أو ملف PDF ونقلها إلى ملف اكسل (Excel). بعض الشركات لم تكن بياناتها المالية مدققة، كما لم يتم التحقق من مدى التقيد بالمعايير المحاسبية الدولية في إعداد البيانات. لذا، تم إعداد نظام تحقق خاص للتأكد بأن الربحية وبنود بيان الميزانية العمومية المدرجة في البيانات المستخرجة تتوافق مع البيانات الأصلية. كما تم تحويل جميع البيانات المدرجة بعملات بخلاف الدولار الأمريكي إلى الدولار الأمريكي بناءً على أسعار الصرف المعلن عنها في الموقع الإلكتروني xe.com لضمان إمكانية المقارنة والتجميع مع بيانات الشركات الأخرى.

وفيما يلي مُلخص البيانات المستخرجة بحسب قطاعات مركز قطر للمال.

قطاعات مركز قطر للمال	عدد البيانات لبمستخرجة
الخدمات الاستشارية	55
الخدمات المهنية الأخرى	35
الخدمات القانونية	28
الخدمات الرقمية	27
الشركات القابضة	25
مكاتب إدارة	23
غير الربحية	23
خدمات استثمارية	20
التأمين	13
بنوك تجارية	11
وساطة التأمين	6
الإعلام	5
بنوك استثمارية	3
إدارة التأمين	2
الرياضة	1
الإجمالي	**277**